



جامعة غرداية - الجزائر-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

تخصص مالية مؤسسة

بعنوان:



دور الإمتيازات الجبائية في تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة الإقتصادية

دراسة تطبيقية لمفتشية الضرائب أول نوفمبر - غرداية

الفترة 2014 - 2016

تحت اشراف الأستاذ :

- بن النوي مصطفى

من إعداد الطالبين :

- زباني إيمان

- بن ساحة سعاد

نوقشت و أجزيت علنا:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا .

بجامعة غرداية

الأستاذ / سليمان عادل

مشرفا و مقررا .

بجامعة غرداية

الأستاذ / بن النوي مصطفى

مناقشا .

بجامعة غرداية

الأستاذ / هندي كريم

مناقشا .

بجامعة غرداية

الأستاذ / بوحداء محمد سعد

السنة الجامعية 2018-2019

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين .
إلى قدوتي الأولى ... إلى من رفعت رأسي عاليًا افتخارًا به ...
إلى من علمني الصبر والاجتهاد ... إلى من وهب نفسه لسعادتنا ...
والذي الحبيب
إلى رمز العطاء والوفاء، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، إلى ينبوع العطف
والحنان والحب إلى أشرف مثال للتضحية
أمي الغالية
إلى زوجي ورفيق دربي
إلى أمي الثانية وأختي فاطمة الزهراء
إلى إبنني الغالي محمد إياد.....
إلى الإخوة الأعزاء : نجاة - أحلام - محمد - عماد الدين
إلى العائلة الكبيرة
إلى الأصدقاء

بن ساحتة سعاد

إهداء

الحمد لله

والصلاة والسلام على رسول الله

الى والدي الحبيبين

الى أختي وأخوتي

الى أحبتي وأصدقائي

زياني إيمان

□ شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الفاضل :

"بن النوي مصطفى"

الذي أشرف على بحثنا هذا ولم يتوان عن نصحنإ وإرشادنا

كما نتقدم بشكر الجزيل إلى :

المؤطر السيد /غشي العيد رئيس مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

الذي لم يبخل علينا بالمعلومات والوقت والجهد

ولمن كان لهم علينا الفضل في مشوارنا الدراسي

□بن ساحتة سعاد

زياني إيمان

الملخص:

بهدف النمو والاستمرار تسعى المؤسسة الاقتصادية جاهدة لتعزيز مركزها المالي وتعظيم الربح، وذلك بتخفيض التكاليف الي أقصى حد ممكن ، ومن بين هذه التكاليف ، التكلفة الضريبية التي تشكل عبء على المؤسسة ، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الامتيازات الجبائية التي تمنحها الدولة، في تخفيض هذه التكلفة ، وبالتالي التخفيف من هذا العبء على المؤسسة ، وذلك من خلال دراسة ميدانية لمؤسسة اقتصادية مستفيدة من الامتيازات الجبائية على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر في الفترة الممتدة بين (2014-2016)، وقد توصلنا إلى أن الامتيازات الجبائية تساهم بشكل كبير في تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة الاقتصادية، والذي ينعكس إيجابا على مختلف الأنشطة فيها.

الكلمات المفتاحية:

مؤسسة اقتصادية، عبء ضريبي، امتيازات جبائية، إعفاءات ضريبية.

Résumé :

Afin de garantir la croissance et la continuité ; l'entreprise économique cherche durement de renforcer sa situation financière, et de maximiser le bénéfice, et ce par minimiser les couts.

Le cout d'impôts est considéré comme une charge imposé sur l'entreprise.

Nous avons essayé par notre étude de mettre en évidence le rôle des avantages fiscaux fournis par l'état par réduire ce cout, aussi par réduire cette charge fiscale imposé sur l'entreprise, et cela par une étude pratique au niveau de l'inspection des impôts de premier Novembre Ghardaia, sur une entreprise économique bénéficiée des avantages fiscaux au cour de la période (2014-2016), en basant sur la méthode descriptive et analytique dans cette étude.

Parmi les résultats obtenus :

Les avantages fiscaux participent considérablement pour réduire la charge fiscale imposé sur l'entreprise économique.

-La réduction de charge fiscale a un impact positif sur les différentes activités de l'entreprise.

Les mots clés

Entreprise économique, charge fiscale, avantages fiscaux, exonérations fiscales

قائمة المحتويات

II-I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الاشكال
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات والرموز
أ	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للامتيازات الجبائية والعبء الضريبي
2	تمهيد
3	المبحث الاول: الاطار النظري للامتيازات الجبائية والعبء الضريبي
3	المطلب الأول: الاطار النظري للامتيازات الجبائية
9	المطلب الثاني: الاطار النظري للعبء الضريبي
17	المطلب الثالث: أثر الامتيازات الجبائية على العبء الضريبي
19	المبحث الثاني: الاطار التطبيقي (الدراسات السابقة)
19	المطلب الأول: الدراسات المحلية
22	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
23	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
27	خلاصة
	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لحالة مؤسسة إقتصادية بمفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية
37	تمهيد
38	المبحث الاول: الطرق والادوات المستخدمة

38	المطلب الأول: الطريقة المستعملة
43	المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها
45	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
45	المطلب الأول: حجم الاستثمارات المستفيدة من الامتيازات الجبائية على مستوى مفتشية أول نوفمبر 2014-2016
50	المطلب الثاني: العبء الضريبي في مؤسسة الاشغال العمومية في ظل الاستفادة من الامتيازات الجبائية
59	خلاصة
65	الخاتمة
69	قائمة المراجع
	الملاحق
	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-I	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	24
1-II	مستخدمي مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية	40
2-II	مهام مستخدمي مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية	41
3-II	الاستثمارات المستقطبة والمبالغ المعفاة (ANDI) 2016-2014	46
4-II	الاستثمارات المستقطبة والمبالغ المعفاة (ANSEJ) 2016-2014	47
5-II	الاستثمارات المستقطبة والمبالغ المعفاة (CNAC) 2016-2014	48
6-II	الاستثمارات المستقطبة والمبالغ المعفاة (ANGEM) 2016-2014	49
7-II	مبالغ الضرائب والرسوم المعفاة والتي استفادت منها المؤسسة بين سنتي 2016-2014	52
8-II	قيمة الضرائب التي تتحملها المؤسسة	54
9-II	نسبة إجمالي الضرائب الى رقم الاعمال	54
10-II	النتيجة الصافية في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية	55
11-II	توزيع الارباح لسنة 2014 في ظل الاستفادة من الامتيازات الجبائية	56
12-II	توزيع الارباح لسنة 2014 في ظل عدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية	56
13-II	مقارنة أرباح الشركاء لسنة 2014 في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية	56
14-II	مقارنة خزينة المؤسسة في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية	57

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	أشكال التهرب الضريبي والاجراءات المترتبة عنه	1-I
39	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب أول نوفمبر	1-II
46	رسم بياني لمبالغ الاعفاءات (ANDI) لسنوات 2014-2015-2016	2-II
47	رسم بياني لمبالغ الاعفاءات (ANSEJ) لسنوات 2014-2015-2016	3-II
48	رسم بياني لمبالغ الاعفاءات (CNAC) لسنوات 2014-2015-2016	4-II
49	رسم بياني لمبالغ الاعفاءات (ANGEM) لسنوات 2014-2015-2016	5-II
53	رسم بياني يوضح المبالغ المعفاة لكل ضريبة بالنسبة لإجمالي الضرائب	6-II
55	رسم بياني للنتيجة الصافية في ظل الاستفاة من الامتيازات الجبائية	7-II

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الميزانية المالية للأصول (2014-2016) لمؤسسة الأشغال العمومية
02	الميزانية المالية للخصوم (2014-2016) لمؤسسة الأشغال العمومية
03	جدول حسابات النتائج (2014-2016) لمؤسسة الأشغال العمومية

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الدلالة بالعربية	الدلالة بالفرنسية
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence nationale de développement de l'investissement
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	Agence nationale de Soutien à 'emploi des jeunes
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	Caisse national d'assurance chômage
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence nationale de gestion du micro-crédit
TVA	الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée
IBS	الضريبة على ارباح الشركات	Impôt sur les bénéfices des sociétés
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur le revenu global
TAP	الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'activité professionnelle

مقدمة

أ- توطئة:

نظرا للتحويلات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها الجزائر والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط أصبح لزاما عليها العمل على تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، بتكثيف حجم الاستثمار وذلك من خلال تبني مخططات تنموية شاملة تعمل على تدعيم وتشجيع مختلف القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، وقد شملت هذه الاستراتيجيات إصلاح السياسة الضريبية التي تعد أداة لتدخل الدولة وتوجيه النظام الاقتصادي، وذلك بمنح بعض التسهيلات والامتيازات الجبائية للمؤسسات من أجل التوسع والتطور في نشاطها من جهة، وبغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من جهة أخرى، باعتبار المؤسسة الاقتصادية من العناصر الأساسية في تفعيل النشاط الاقتصادي، وأداة لإحداث التنمية والتقدم في اقتصاديات الدول، وممول أساسي للخزينة، من خلال دفعها للضرائب.

تعتبر الامتيازات الجبائية أو ما يعبر عنه بالتحريض الضريبي، أحد السياسات التي انتهجتها الدولة من خلال جملة الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة للمؤسسات، والتي تمكنها من استحداث طاقات إنتاجية معتبرة، والرفع من مستوى أدائها وكفاءتها. ومن خلال ما تم عرضه يمكن طرح الإشكالية التالية:

➤ كيف تساهم الامتيازات الجبائية في تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة الاقتصادية؟

وهو ما يقودنا الى تساؤلات فرعية متمثلة في:

- ما هي طبيعة الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر، وما هي العوامل والشروط الضامنة لنجاحها؟
- إلى أي حد تشكل الضرائب عبئا على المؤسسة، وما هي طرق مواجهته؟
- كيف تعمل الامتيازات الجبائية على تخفيف التكلفة الضريبية في المؤسسة الاقتصادية؟

ب- فرضيات الدراسة:

وعليه يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تختلف أشكال الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر باختلاف الوضع والبيئة ، ولإنجاح وتفعيل هذه السياسة وجب توفر بعض الشروط والعوامل.
- تحدث الضريبة انعكاسات على مختلف أنشطة المؤسسة، وعليه فإنها تعمل على تجنبها أو التقليل منها .

- تلعب الامتيازات الجبائية دور جد هام في الخفض من العبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسة سواء على المدى القصير أو المتوسط.

ج- مبررات اختيار الموضوع :

هناك بعض الأسباب التي دفعتنا للبحث في الموضوع ولعل أهمها:

- ◆ الميول الشخصي للبحث في الميدان الضريبي.
- ◆ الرغبة في الإلمام بموضوع الامتيازات الجبائية.
- ◆ موضوع الدراسة متعلق بالتخصص المدروس.

د- أهداف الدراسة:

- ◆ التعرف على مختلف الآليات الجبائية التي تستخدمها الدولة لتشجيع المؤسسات الاقتصادية لتطوير وتوسيع نشاطها.
- ◆ محاولة دراسة انعكاس الامتيازات الجبائية في تخفيف العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية في الواقع العملي.

هـ- أهمية الدراسة:

- أهمية موضوع العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية حيث يمثل تحديا للمساهمين دون تعظيم الأرباح.
- الدور الكبير الذي تلعبه الإعفاءات والتخفيضات في تقليل التكلفة الضريبية في المؤسسة الاقتصادية.
- إبراز أهمية الامتيازات الجبائية كأسلوب تنتهجه الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.
- بيان العلاقة بين الامتيازات الجبائية والعبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية.

و- صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا ونحن بصدد إعداد هذه الدراسة:

- قلة البحوث والدراسات التي تناولت الموضوع خاصة في شقه المتعلق بالعبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية على المستوى الجزئي، فكل الدراسات تناول العبء الضريبي من ناحية الاقتصاد الكلي، حيث تم تسليط الضوء على آثار العبء الضريبي وليس على العبء بصفة مباشرة.
- قلة المراجع خاصة الكتب التي اهتمت بالموضوع.

ز- هيكل الدراسة:

لقد تم اعتماد طريقة "امراد" لتصميم الدراسة حيث قسمت الدراسة الى فصلين:

الفصل الأول لقد تم تناول الجوانب النظرية لكل من الامتيازات الجبائية والعبء الضريبي من خلال تعريف كل منهما موضحين الآثار التي تحدثها الامتيازات الجبائية على العبء الضريبي للمؤسسة الاقتصادية، والدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع أو جانب منه، مبرزين أوجه التشابه والاختلاف والمقارنة بينها.

اما الفصل الثاني فتطرقنا في مبحثه الأول الى الطريقة والأدوات المستعملة، أما المبحث الثاني تم فيه تحليل ومناقشة النتائج وذلك من خلال التطرق الى حجم الإعفاءات الممنوحة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية والتي استفادت منها المؤسسات التابعة إقليميا لها، ودراسة مؤسسة بعينها مستفيدة من الامتياز الجبائي في إطار تطوير الاستثمار وأثر ذلك على العبء الضريبي فيها.

الفصل الأول:

الإطار النظري والتطبيقي للامتيازات
الجبائية والعبء الضريبي

تمهيد:

بغية زيادة الاستثمارات والعمل على توجيهها نحو الأنشطة ذات الأولوية في السياسة التنموية، ونظرا لثقل العبء الضريبي على المكلف وخاصة المؤسسات، لجأت الدولة إلى منح عدد من الامتيازات الجبائية والتي تأخذ أشكال معينة كالإعفاء الجزئي أو الكلي والتخفيض الجبائي، لتخفيف هذا العبء، وتقوم الدولة بالتنازل على بعض من مداخيلها، لتحصل على إيرادات أوفر في المستقبل من خلال توسيع الأوعية الضريبية للمؤسسات التي استغلت الوفرة المالية جراء استفادتها من الامتيازات الجبائية، وسنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للامتيازات الجبائية والعبء الضريبي.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي (الدراسات السابقة).

المبحث الأول: الإطار النظري للامتيازات الجبائية والعبء الضريبي.

سنتناول من خلال هذا المبحث الإطار النظري للامتيازات الجبائية والعبء الضريبي، من خلال التركيز على أهم المفاهيم التي فسرت هذين المصطلحين ضمن المطلب الأول والثاني، وسنحاول خلال المطلب الثالث توضيح أثر الامتيازات في تخفيف العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار النظري للامتيازات الجبائية

تهدف سياسة الامتيازات الجبائية إلى توسيع الرقعة الاستثمارية لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم مختلف الإعفاءات والتسهيلات الجبائية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

الفرع الأول: مفهوم الامتيازات الجبائية

تعرف الامتيازات الجبائية على أنها: "تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات طابع تحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة"¹.

ويعرفها بعض المتخصصين على أنها: "مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة ولتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها من جهة أخرى"².

كما تعرف بـ: "تخفيض في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس، فهذا الامتياز يمنح مساعدات مالية غير مباشرة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين قصد استقطاب رؤوس الأموال غير المستغلة أو المشتغلة في مجالات أقل إنتاجاً"³.

كما يقصد بها أيضا: " كل الإجراءات الجبائية التي تؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي عبر إعفاءات هادفة وكذا تخفيض معدل الضرائب على الشركات وتحويله إلى ضريبة جماعية تمس المجتمع ككل"¹

¹ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 177.

²زهية لموشي، "الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر"، المجلة العلمية، جامعة الجزائر 3، العدد 11 جانفي 2018، ص 05

³ نفس المرجع

ومنه يمكن استنتاج أن الامتيازات الجبائية هي استخدام الضرائب كسياسة تحفيزية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لإتباع سلوك معين أو نشاط محدد، تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية لتنمية وتطوير وإنعاش بعض المناطق أو القطاعات، وذلك عن طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة سواء تعلق الأمر بالوعاء الضريبي أو المعدل المطبق، أو مبلغ الضريبة، أو عبر الإجراءات الضريبية التقنية كالسماح بترحيل الخسائر، أو إتباع نظام اهتلاك معين، حيث تعتبر كلها وسائل تؤدي إلى إحداث آثار إيجابية من زيادة في الاستثمار أو تنمية الادخار وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الجبائية.

الفرع الثاني: أهداف الامتيازات الجبائية

يهدف القانون الجبائي إلى تسوية وتنظيم الامتياز الجبائي بشكل يكفل التوازن للمصالح المتقابلة قدر الإمكان، وذلك من أجل تحسين عدالة النظام الجبائي من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية والمكانة الاقتصادية للدولة، إضافة إلى مساهمتها في محاربة التهرب الضريبي كما تهدف كذلك إلى:

- زيادة تنافسية المؤسسات المحلية من خلال تخفيف العبء الضريبي.
- تحقيق توازن الاستثمارات في جميع القطاعات وخاصة الواعدة منها والمنشئة للثروة.
- توفير مناخ ملائم ومشجع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية من القدرة على التمويل الذاتي، وذلك بتراكم رأس المال لديها².
- تشجيع المؤسسات المصدرة عبر منح امتيازات جبائية وبالتالي انخفاض تكلفة الاستثمار مما يمنح فرصة لمنافسة المنتجات الأجنبية³.
- توسيع إطار التشغيل من خلال توفير موارد تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات جديدة⁴.
- المساعدة على تحديث بعض أو كل الخطوط الإنتاجية العامة بإدخال تكنولوجيا متقدمة تتيح إنتاج سلع ذات مواصفات منافسة من خلال إعفاء مشتريات الآلات والعتاد من الضرائب والرسوم.
- تشجيع الاستثمار في النشاط الإنتاجي من خلال دعم المشروعات المنتجة والتي تمثل إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

¹ Abdallah Alaoui, La compétitivité internationale stratégie pour les entreprises française édition Harmattan, Paris 2005, p30

² زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- تدعيم الهيكل الإنتاجي وتحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج، وبالتالي تخفيض تكلفة الاستثمار مما يمنح فرصة لمنافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات¹.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الامتيازات الجبائية

يتأثر نظام الامتيازات الجبائية بعدة عوامل منها²:

- ◆ **العوامل ذات الطابع الجبائي:** وتمثل تلك العوامل التي تؤثر على الامتيازات بشكل مباشر، حيث ترتبط بالتقنيات المستعملة ويمكن تحديدها في:
 - طبيعة الضريبة محل الامتياز، من خلال الدراسة الجدية للوعاء الضريبي بعد تمييزها إن كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة.
 - شكل الامتياز، والذي يتحدد حسب اختلاف الأهداف منها الإعفاءات أو التخفيضات.
 - زمن وضع الامتياز، أي تحديد الوقت المناسب لها وعادة ما تكون قبل أو عند بداية نشاط المؤسسة.
- ◆ **العوامل ذات الطابع غير الجبائي:** ويتجسد ذلك في الترتيبات المؤسسية والتنظيمية والقانونية الملائمة، وتتمثل في أربعة عناصر أساسية:
 - العنصر الإداري: حيث تتوقف فعالية الامتيازات الجبائية على مدى تفسير القوانين التي تنظمها وكيفية تطبيقها وإتباع إجراءات إدارية معينة تتميز بالكفاءة اللازمة قصد تحديد المشروعات التي تستفيد من هذه الامتيازات ومتابعة تنفيذها.
 - العنصر التقني: ويتمثل في البنية الاقتصادية حيث يجب توفر جميع الهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار كخلق بيئة ملائمة وتوفير هياكل تقنية متطورة.
 - العنصر السياسي: يلعب الاستقرار السياسي دور مهم في توفير بيئة آمنة للمستثمر حيث أن الأحداث والتغيرات الداخلية التي تحدث في البلد لها تأثير على سياسة التحريض الجبائي.
 - العنصر الاقتصادي: ويتجسد في توفير أسواق كافية ووجود شبكة اتصالات متطورة، ومصادر كافية وتوفر اليد العاملة المؤهلة، أي الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى

إلى ترقية قطاعاته من خلال تبني سياسة الامتيازات الجبائية³.

الفرع الرابع: أشكال الامتيازات الجبائية

تتخذ الامتيازات الجبائية عدة أشكال تتمثل عموماً فيما يلي:

¹ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 118.

²زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

³محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010، ص 115.

1- الإعفاءات الجبائية:¹

يعتبر إحدى أدوات السياسة الجبائية ويعرف بأنه "فن فرض الضريبة بشكل تعزز فيه فعالية الاقتصاد وتضمن توزيعا عادلا للدخل، وهي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين لمبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهذا ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويكون ذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، ونطاقه.

ويستخدم الإعفاء لتحقيق أهداف اجتماعية كإعادة توزيع الدخل وتشجيع بعض النشاطات ذات الطابع الاجتماعي النفعي أو البيئي، كما يستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية من خلال توجيه الاقتصاد باتجاه معين بالتأثير في قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، وقد يكون الإعفاء دائما أو مؤقتا.

2- التخفيضات الجبائية:

يقصد بها إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة أو تقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن القوانين، ويكون التخفيض خاص بالوعاء أو بالمعدل المطبق.

2-1- التخفيضات الجبائية الخاصة بالوعاء: هي إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات على القاعدة الضريبية أو الوعاء الضريبي .

2-2- التخفيضات الخاصة بالمعدل: ويقصد به إخضاع المكلف بالضريبة لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الجبائي.

3- الامتيازات الجبائية المتعلقة بالتشغيل:

يمكن إيجازها فيما يلي:²

1- التخفيض على أساس كل منصب شغل: يكون منصب الشغل المحقق هو المعيار في هذا التحفيز، تحقيقا للأهداف المسطرة من أجل دعم سوق الشغل والقضاء على البطالة.

2- التخفيض على أساس الصناعات ذات الكثافة العمالية: حيث يكون المعيار متعلقا بالكثافة العمالية فمتى كانت تلك الصناعات تستجلب اليد العاملة، يتم تحفيزها وتشجيع القطاعات المنتجة فيها.

¹ زهية لموشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

² شعباني زليخة، "دور الامتيازات الجبائية، في جذب الاستثمار في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص31.

4- الامتياز الجبائي المتعلق بالتصدير:

تلجأ معظم الدول إلى تدعيم التصدير، وذلك بمنح امتيازات ضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات المصدرة ولزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية لما لهذا النشاط من تدعيم للاقتصاد بجلب العملة الصعبة وتمثل في¹:

5-1- الامتيازات المتعلقة بالضريبة على الدخل:

تستفيد المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير طوال مدة الإعفاء وترتبط ببعض الشروط كطبيعة المنتج والتي تكون عادة منتوجات مصنعة وليست مواد أولية.

5-2- الامتياز المتعلق برقم الأعمال:

يعفى رقم الأعمال المحقق من تصدير السلع نحو الخارج من الضرائب على رقم الأعمال (الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني) ، وذلك لتشجيع التصدير.

الفرع الخامس: شروط نجاح سياسة الامتيازات الجبائية

إن نجاح سياسة الامتيازات الجبائية، وبلوغ أهدافها مرهون بجملة من الشروط نذكر منها² :

- يجب توجيه هذه الامتيازات إلى الأنشطة المهمة والمعلن عن أولويتها وفقا للسياسة الاقتصادية للدولة.
- يجب أن تتناسب هذه الامتيازات مع درجة أهمية كل نشاط.
- يجب تغطية العبء الناتج عن هذه الامتيازات بالنسبة لميزانية الدولة أي مواجهة العجز الذي قد يصاحب

ميزانية الدولة جراء هذه الامتيازات.

- اعتبار الضريبة جزء من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير، منها الاستقرار السياسي، استقرار العملة المحلية، إمكانية تحويلها تجاريا، نطاق السوق وحجمه، طبيعة النظام المالي والمصرفي القائم، درجة تطور أنظمة الاتصال، حيث أن توفير هذه العناصر يعمل على تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للمستثمر وبالتالي تحقيق الأهداف المنتظرة من هذه السياسة.

¹ يحي لخضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص34.

² عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005 ص 04.

- تقييم هذه السياسة من خلال بعض المؤشرات منها حجم الاستثمارات وتوزيعها الجغرافي، حجم اليد العاملة المشتغلة، حجم الصادرات خارج المحروقات، وهذا لمعرفة مدى تحقيق هذه السياسة للأهداف المرغوب فيها.
- تبسيط إجراءات الحصول على الامتميازات الجبائية وإعلام المؤسسات بأشكال هذه الامتميازات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.

الفرع السادس: نظام الامتميازات الجبائية الممنوحة في الجزائر

تعد سنة 1993 نقطة تحول بالنسبة للجزائر نحو اقتصاد السوق وذلك من الناحية التشريعية والقانونية حيث تم إقرار العديد من القواعد القانونية والنصوص التشريعية منها المرسوم التنفيذي 93-12 المتضمن لقانون الاستثمار، وظهرت الامتميازات الجبائية ابتداء من هذا المرسوم كعامل مهم في تشريع الاستثمارات المنتجة بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة، وعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين وبين الاستثمار العام والخاص¹.

وتهدف الامتميازات التي تضمنها المرسوم التنفيذي 93-12 إلى ما يلي²:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف التعقيدات، وتقديم ضمانات وامتميازات جبائية وجمركية.
- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على توجيه ودعم المستثمرين ومتابعتهم، بالإضافة إلى القيام بالدراسات والبحوث لاستغلال فرص التعاون والشراكة في المجالات التقنية والمالية وكذا العمل على التعرف بفرص وفوائد الاستثمار من خلال الندوات والمؤتمرات.

1- الامتميازات الجبائية للاستثمارات المنتجة:

بصدور الأمر رقم 03-01 تم تناول الامتميازات الجبائية بصفة مباشرة وتعديله ضمن الأمر 06-08 إلى غاية الأمر 01-10 والذي تضمن عدة امتيازات، إضافة إلى تعديل عدة قوانين مالية وتضمن نظامين هما³:

- ◆ النظام العام.
- ◆ النظام الخاص أو الإستثنائي.

(1) بابا عبد القادر، "الامتيازات الجبائية ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 2، سنة 2014، ص 11-12.
 (2) الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 24 ربيع الثاني 1414 هـ العدد 64
 (3) نظام جبائي محفز بغية التشجيع على الاستثمار"، النشرة الشهرية للمديرية العامة للضرائب، رقم 74 / 2014.

1-1- الامتيازات الجبائية التي تخص النظام العام:

○ فترة الانجاز: تقدم فيها مجموعة من الإعفاءات منها:

1- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع غير المستثناة، المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

3- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني

(إعفاء كلي أو جزئي للضريبة العقارية مدة 10 سنوات).

4- الإعفاء من ضريبة عقود التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

○ فترة الاستغلال: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة:

- ثلاث سنوات (03)، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث إلى غاية (100) منصب شغل عند إطلاق النشاط.

- خمس (05) سنوات بالنسبة لاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني دون اشتراط استحداث مناصب شغل.

يعتمد منح المزايا الجبائية للنظام العام على الالتزام الكتابي للمستفيد المتضمن منح الأولويات للمنتجات والخدمات ذات الأصل الجزائري.

تحدد الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فقط على الاقتناءات ذات الأصل الجزائري، غير أنه يمكن منح هذا الامتياز عندما يثبت قانونا عدم وجود منتج محلي مماثل.

فضلا عن هذا يرتبط منح كل هذه المزايا في إطار النظام العام من أجل الاستثمارات التي تساوي مبلغها أو يفوق 2 مليار دج بقرار حصري من المجلس الوطني للاستثمار.

1-2- النظام الاستثنائي:

1-2-1- النظام المطبق على الاستثمارات المطبقة على النشاطات غير المستثناة من المزايا والتي تنجز في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة.

○ بعنوان مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان من الالف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنشاء الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري وكذا تسديد حقوق الأملاك الوطنية على التنازل على الأملاك العقارية المبنية، والغير مبنية الممنوحة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

○ بعنوان مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

1-2-2-النظام المطبق على الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني:

○ مرحلة الانجاز: وتكون لمدة أقصاها 5 سنوات وتتمثل في:

- الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناء سواء من الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات.
- الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات المخصصة للإنتاج.

○ مرحلة الاستغلال:

- وتكون لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية وتخص الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

2- الامتيازات الممنوحة للمؤسسات المستفيدة من صناديق الدعم CNAC ,ENSJ ,ENGM

المرحلة الأولى :

مرحلة الحصول على العقد التمويلي حيث المستفيد أو المعني يختار عقد تمويل اما ثنائي أو ثلاثي وذلك بعد أن يستوفي الشروط القانونية التي يحددها كل صندوق للحصول على عقد تمويلي . بعد تقديم مشروعه للصندوق مرفق بالملف المطلوب .

مرحلة الانجاز :

بعد حصول المكلف على العقد التمويلي وقبول ملفه يقوم بايداع نسخة منه على مستوى المفتشية التابعة اقليميا الي محل مزاوله نشاطه ، حيث يقوم بطلب الحصول على الرقم الجبائي ورقم المادة ، وذلك بغية اتمام الاجراءات القانونية للحصول على قرار الدخول في مرحلة الانجاز لدى الصندوق الممول لمشروعه ENSJ / CNAC / ENGM سواء كان

وبعد الحصول على قرار الدخول في مرحلة الانجاز والذي يتضمن الفترة التي تمكنه من الاستفادة من المزايا الممنوحة له والتي في الغالب تحدد بنسبة واحدة قابلة للتجديد من 6 أشهر الي غاية 3 سنوات .

مزايا مرحلة الانجاز :

- الاعفاء من TVA للعتاد الواجب اقتناؤه والتي تضمنه مشروعه والمدرجة في قائمة العتاد لدى الصندوق .
- الاعفاء من الرسوم الجمركية
- الاعفاء من رسوم انتقال الملكية

ملاحظة :

في حالة انتهاء مرحلة الانجاز (الفترة) لا يمكن للمكلف الحصول على الامتيازات .

ان مرحلة الانجاز هي مرحلة يحصل فيها المكلف على شهادة الاعفاء من المفتشية للرسم على القيمة المضافة للعتاد الواجب اقتناؤه.

مرحلة الاستغلال :

لكي يستفيد المكلف من مزايا مرحلة الاستغلال يجب عليه القيام بالاجراءات التالية:

- اعداد محضر التقدم في الاشغال (4نسخ) ويقدم لدى المفتشية لتأثير فقط.

تقوم المصلحة باعداد محضر الدخول في مرحلة الاستغلال وذلك بالقيام بزيارة ميدانية الي المكلف لمعاينة العتاد المقتنى وكذا تحديد نسبة الاقتناء (نسبة مئوية) من طرف أعوان مصالح المفتشية حتى يتمكن (المكلف من الحصول على قرار مرحلة الاستغلال)
ملاحظة:

في حالة عدم قيام المكلف بإعداد محضر التقدم في الأشغال ومحضر الدخول في مرحلة الاستغلال تقوم المصلحة بتوجيه اقتراح الي الصندوق بسحب مزايا مرحلة الانجاز .
بعد استصدار قرار مرحلة الاستغلال يستفيد المكلف من المزايا التالية :
خاضع للنظام الحقيقي:

- الاعفاء من IBS , IRG لمدة 3سنوات وتمدد لسنتين اضافيتين اذا قام المستثمر بتوظيف عاملين على الأقل .

- الاعفاء من TAP لمدة 3سنوات كونها بالنسبة لـ IBS او IRG خاضع لنظام IF4 الاعفاء من ثلاث سنوات من

العام الرابع: 75% اعفاء من رقم الاعمال

العام الخامس :50% اعفاء من رقم الاعمال

العام السادس :25% اعفاء من رقم الاعمال

3- الامتيازات الضريبية الخاصة بالتصدير:

- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسات وإلغاء شرط إعادة استثمار أرباحهم وعائداتهم

بالنسبة لعمليات إنتاج السلع والخدمات الموجهة للتصدير .

- إعفاء رقم الأعمال المحقق في التصدير من القاعدة الضريبية عند حساب الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات البيع التي تتعلق بالسلع المصدرة.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للبضائع المستوردة من طرف المصدر والمخصصة لصنع

السلع المعدة للتصدير أو إعادة تصديرها على حالها.

المطلب الثاني: الإطار النظري للعبء الضريبي:

تعتبر الضريبة أداة تستخدمها الدولة وفق تنظيم ضريبي معين لا من أجل الحصول على مداخيل فقط، بل لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أخرى غير مرغوبة، لكنها تبقى في نظر المكلف بالضريبة عبئاً يتقل كاهله، ويقطع من أرباحه، ويسعى جاهداً لتجنبه أو نقله للتخفيف من آثاره.

الفرع الأول: مفهوم ومحددات العبء الضريبي

1- مفهوم العبء الضريبي:

تشكل الضريبة عبئاً على المكلفين بها، عندما تتجاوز طاقاتهم الضريبية، وتصبح عائقاً أمام تحقيق الأرباح والنمو، ويساهم في زيادة هذا العبء مجموعة من الأسباب منها ارتفاع معدلات الضريبة المطبقة، والازدواج الضريبي وبعض التكاليف الضريبية التي يتحملها المكلف نتيجة عدم التزامه بالقوانين الضريبية، ما قد يؤدي بالمكلف إلى انتهاج بعض السلوكات السلبية للتخفيف من هذا العبء.

ولم يرد تعريف محدد لمصطلح العبء الضريبي، لكن يمكن الإحاطة به من خلال بعض المحددات والعوامل المؤثرة عليه.

2- محددات العبء الضريبي:

1-2 مؤشر الضغط الضريبي:

يختلف مفهومه باختلاف مستوياته، سواء كان على مستوى الأفراد، أو المؤسسات، أو حياة اقتصادية ككل، حيث يعرف على مستوى الاقتصاد الكلي على أنه: "ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة، والذي يختلف تبعاً لحجم الاقتطاعات من جهة، وصورة التركيب الفني للهيكلة الضريبي من جهة أخرى ويعبر الضغط الضريبي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني"¹.

¹ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 135.

ويعرف على مستوى الأفراد على أنه: "العلاقة التي توضح النسبة المئوية للدخل المقتطع في شكل ضرائب ورسوم على الدخول المحققة من طرف الفرد المكلف بالضريبة"¹.

أما على مستوى المؤسسة فيعرف الضغط الضريبي على أنه مختلف الآثار التي تحدثها الاقتطاعات الضريبية والتي تؤثر على نشاط المؤسسة، أي مدى قدرة المؤسسة على تحمل العبء الضريبي².

ويمكن قياسه على مستوى المؤسسة باستعمال ثلاث صيغ:

أ- استعمال القيمة المضافة:

وهي ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج واليد العاملة

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{القيمة المضافة}} \times 100$$

المصدر: يحي لخضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007 ص 77

ب- استعمال الإنتاج الخام:

يعرف الإنتاج الخام للمؤسسة على أنه مجموعة السلع والخدمات المنتجة من قبل المؤسسة خلال فترة محاسبة معينة³.

ويمكن حساب معدل الضغط الضريبي وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{الإنتاج الخام}} \times 100$$

المصدر: يحي لخضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007 ص 78

¹ محمد عباس محوزي، "اقتصاديات الجبائية والضرائب"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 17.

² يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 76.

³ يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ج- استعمال رقم الأعمال:

يعبر رقم الأعمال في المؤسسة عن قدرتها على عملية بيع منتجاتها، وكذا بمناسبة تأديتها لخدمات معينة بمقابل، وتستعمل المحاسبة العامة لكل من حساب ح/70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة للتعبير عن رقم الأعمال خارج الرسم.

ووفقا لرقم الأعمال يحسب معدل الضغط الضريبي وفق العلاقة:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times 100$$

المصدر: يحي لخضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007 ص78

2-2- مؤشر الخطر الضريبي:

يقصد بالخطر الضريبي تلك التكاليف الإضافية التي تتكبدها المؤسسة نتيجة عدم التزامها واحترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه التكاليف في العقوبات والغرامات التي تتحملها المؤسسة، هذا من جهة ومن جهة أخرى نقص الفعالية الضريبية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات الضريبية¹.

مصادر الخطر الضريبي:

ينشأ الخطر الضريبي من خلال عدم احترام المؤسسة القوانين الضريبية من جهة ومن جهة أخرى من تعقد وغموض النظام الضريبي².

¹بريش عبد القادر "دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص192.

²عبد القادر حفاي، "تسيير المخطر الجبائي في المؤسسة"، حالة شركة الأموال في إطار التشريع الجبائي الجزائري" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2004، ص 28.

ويتم اكتشافه من خلال:

- الرقابة التي تقوم بها إدارة الضرائب على تصريحات وكشوفات المؤسسة.
- الرقابة الداخلية أو الخارجية التي تقوم بها المؤسسة من أجل تقييم وضعيتها الضريبية.
- وقد يحدث عدم احترام القوانين الضريبية نتيجة سوء فهم وترجمة النصوص، أو بهدف الغش والتهرب الضريبي.

وعلى العموم فإنه يمكن تصنيف مصادر الخطر إلى أخطار ناتجة عن تسيير المؤسسة، وأخرى ناتجة عن التشريع الضريبي.

2-3- مؤشر الازدواج الضريبي:

يقصد بالازدواج الضريبي فرض ضريبتين أو أكثر على نفس الوعاء أو تكرار الضريبة نفسها من الفرع نفسه أكثر من مرة على الفرد ذاته أو المال ذاته في مدة واحدة.¹

ويتحقق الازدواج الضريبي بتحقق الشروط التالية:

- 1 - وحدة الشخص الخاضع للضريبة: أي أن المكلف هو نفسه الشخص الذي عليه الضريبة وتحمل عبئها أكثر من مرة.
- 2 - وحدة الضريبة المفروضة على المكلف: ويقصد بها دفع المكلف نفس الضريبة أو ما يشابهها أكثر من مرة من نفس المال.
- 3 - وحدة الوعاء الضريبي: وهو فرض ضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة واحدة، وفي حالة كان للمكلف أكثر من وعاء ضريبي وتم فرض ضرائب عليها، هنا لا نكون بصدد ازدواج ضريبي.
- 4 - وحدة الفترة الزمنية: يقصد بهذا الشرط ألا تفرض نفس الضريبة على المكلف أكثر من مرة في السنة.

ويأخذ الازدواج الضريبي عدة أشكال منها:

أ- الازدواج الضريبي من حيث النطاق المكاني:

الازدواج الضريبي الداخلي: هو ذلك الازدواج الذي يتم داخل حدود الدولة الواحدة، والذي أشرنا له سابقاً.

¹ يحيى لخضر، مرجع سبق ذكره. ص 85

الازدواج الضريبي الخارجي: يكون الازدواج خارجيا عندما تقوم دولتان أو أكثر بفرض نفس الضريبة على نفس الشخص والوعاء الضريبي، ومعنى ذلك أن تفرض على المكلف الضريبة مرة في الدولة التي تحصل منها على مداخيل، ومرة ثانية في دولته الأصلية.

ب- الإزدواج الضريبي من حيث قصد المشرع:

ونميز بين إزدواج ضريبي مقصود وغير مقصود¹

الازدواج المقصود: يقصد بالازدواج الضريبي المقصود هو الازدواج الذي اتجهت نية المشرع وإرادته إلى إحداثه رغبة منه في تحقيق بعض الأهداف. منها :

- زيادة الحصيلة الضريبية قصد تغطية النفقات العامة المتزايدة.
- عدالة توزيع المداخيل، وذلك بفرض ضريبة إضافية على أصحاب المداخيل المرتفعة.
- الرغبة في عدم رفع معدل الضريبة.

الازدواج الضريبي غير المقصود: إذا قام المشرع ودون أن يقصد بفرض ضريبتين على نفس المادة الخاضعة وعلى المكلف نفسه، وفي حالة آخر، عند تمكن المكلف بالضريبة من نقل عبئها إلى الغير الذي سبق له أن دفع الضريبة على دخله.

الفرع الثاني: آثار العبء الضريبي على المؤسسة

تحدث الضريبة عدة آثار على نشاط المؤسسة ويظهر جليا من خلال²:

1- تأثير الضريبة على التدفقات المالية للمؤسسة:

إن العبء الضريبي يحدث تأثيرا مباشرا على خزينة المؤسسة من خلال التزامها بدفع المستحقات الضريبية فور وقوعها، مما يؤثر على توازنها المالي القصير الأجل، وهذا يتوقف على مبلغ الضريبة، كيفية الدفع، ومدى إمكانية حصول المؤسسة على القروض البنكية قصيرة الأجل، خاصة في حالة عدم إمكانية الالتزام بالدفع الفوري.

¹ نفس المرجع ص 86

² باشنودة رفيق، داني كبير معاشو، "تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدة، أيام 11-12 ماي 2003، ص 45-47.

إضافة إلى تأثير هذا العبء على التمويل الذاتي الذي يتكون من الأرباح الصافية غير الموزعة الاهتلاكات، ومجموع المؤونات المكونة لمواجهة الأخطار المحتملة، والضريبة تؤثر على سياسة توزيع الأرباح وذلك من خلال تقليص الأرباح الموزعة باعتبار خضوع هذه الأخيرة للضريبة، وكذلك تؤثر على الاستهلاكيات من خلال النسب المحددة والطرق المسموح بها في حسابها.

2- تأثير الضريبة على توسع المؤسسة:

إن توسع ونمو المؤسسة يأخذ شكلين داخلي وخارجي، وتؤدي الضريبة دورا معرقلا لهذه العملية، وذلك من خلال النظام الضريبي الذي يخضع له فائض القيمة الناتج عن الاستثمارات المتنازل عنها بهدف تغييرها أو تجديدها، أو الناتج عن عمليات الجمع أو الفصل بين المؤسسات.

وخضوع هذا الفائض الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى عدم تحفيز المؤسسة لتبني الاستراتيجيات التوسعية، وبالتالي يقضي على التجديد والنمو، كذلك الضريبة التي تخضع لها السلعة في مختلف المراحل التي يمر بها المنتج إلى المستهلك من شأنها أن تؤدي إلى تشجيع التجميع والتكامل بين المؤسسات، وبالتالي تقليل العبء الضريبي، ولكن هذا قد يتسبب في إحداث آثار سلبية إذا كان التكامل غير مدروس، حيث يؤدي إلى تغييرات هيكلية داخل المؤسسة غير مقبولة، من ناحية التسيير، ومن جهة أخرى قد يؤدي هذا التكامل إلى القضاء على التخصص.

3- تأثير الضريبة على الاستثمار:

تؤثر الضريبة على استثمارات المؤسسة من خلال تأثيرها على الأرباح، فالضريبة التصاعدية على الأرباح قد تؤدي إلى تغيير القرار الاستثماري للمؤسسة.

إن عدم الأخذ بعين تكلفة الأحوال الخاصة المتمثلة في العائد المالي الذي يتقاضاه المساهمون، ومعالجته مثل تكلفة الدين، يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي، وبالتالي تقليص فرص تحقيق الأرباح وهذا يعود سلبا على استثمارات المؤسسة.

4- تأثير الضريبة على السياسة التمويلية:

تنقسم هيكلية التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الضريبي يؤخذ بعين الاعتبار للمفاضلة بين المصدرين لاختيار هيكل مناسب لرأس المال، لذا فإن السياسة الضريبية تؤثر في اختيار سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار تفضيل اللجوء إلى الاقتراض.

5- تأثير الضريبة على السياسة التشغيلية:

إن العبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسة بمناسبة دفعها للضرائب على الأجور قد لا يشجع على فتح مناصب شغل جديدة أو زيادة ساعات عمل إضافية خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الدخل التصاعدي التي لا تشجع على زيادة عرض العمل وبالتالي تقليص فرص زيادة الإنتاج.

6- تأثير الضريبة على نفقات الإنتاج:

كلما زاد العبء الضريبي كلما زادت نفقة الإنتاج، وفي حالة سوق المنافسة الكاملة تتحمل المؤسسة هذا العبء بصفة كلية، ولا يمكنها نقله للمستهلك عبر الزيادة في الأسعار، بينما في سوق الاحتكار تحدث الوضعية العكسية.

كما يمكن أن يمس العبء الضريبي¹:

7 - تأثير الضريبة على سياسة التكاليف العامة:

تعتبر التكاليف محددا هاما للأرباح باعتبارها الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية، وقصد تخفيف العبء الضريبي تلجأ المؤسسة إلى تضخيم هذه التكاليف مع احتمال نقلها كليا أو جزئيا أو رفضها.

8 - تأثير الضريبة على استراتيجية التسويق:

ويقصد به خاصة الرسم على القيمة المضافة الذي تحصله المؤسسة للدولة باعتبارها مكلف قانوني، لأن الرسم يتحمله المستهلك النهائي، وعليه فكلما كانت استراتيجية التسويق فعالة، تم تقليص فترة احتفاظ المؤسسة بالمنتجات، وكلما استطاعت المؤسسة أن تسترجع الرسوم التي تتحملها في العملية الإنتاجية، ونقل عبء هذا الرسم إلى المستهلك من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الرسم الشهري أو دوري فهو يشكل عبء على خزينة المؤسسة مما يستدعي إمام وتكامل شامل لوظائف المؤسسة المالية الإنتاجية والتسويقية.

¹عجلان العياشي، "حو التحكم في جباية المؤسسة من حيث الوعاء والتحصيل لتعزيز القدرة التنافسية"، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، أيام 3-4 ماي 2005، ص 5-6.

²باشنودة رفيق، داني كبير معاشو، مرجع سبق ذكره، ص 48.

9-تأثير الضريبة على اختيار موقع وموضوع المؤسسة:

وذلك من خلال ما تحمله قوانين الاستثمار من امتيازات ضريبية كالتشجيع في مناطق معينة أو نشاط معين.

10-تأثير الضريبة على الشكل القانوني للمؤسسة:

تختلف المعاملة الضريبية للمؤسسة باختلاف الشكل القانوني لها، حيث أن لكل شكل اجراءات ضريبية خاصة، من حيث الامتيازات الممنوحة والضرائب المفروضة، كما تبقى امكانية تغيير هذا الوضع ضمن دائرة التسيير الفعال للمؤسسة، وإمكانية المقارنة بين تخفيف العبء الضريبي والعوامل الاقتصادية، كحجم المؤسسة وحجم رأس المال.

الفرع الثالث: سلوك المؤسسة تجاه العبء الضريبي

تسعى المؤسسة الاقتصادية جاهدة للتخفيف من آثار الضرائب كونها تمثل عبئا ماليا يلقى على عاتقها، لذا فهي أمام خيار مواجهته، تجنبه أو رفضه وبالتالي تكون أمام أحد السلوكيات التالية:

- التكيف مع العبء الضريبي.
- نقل العبء الضريبي.
- التهرب من العبء الضريبي.

1- التكيف مع العبء الضريبي:

وهي مجموعة السلوكيات التي تنتهجها المؤسسة من تعديلات تحدثها على مختلف أنشطتها قصد تجنب أو تخفيف العبء الضريبي، وتتمثل هذه التعديلات في¹:

- تخفيض النشاط الإنتاجي الذي فرضت عليه ضرائب مرتفعة.
- إضعاف الميل للاستثمار نتيجة انخفاض الأرباح بسبب فرض الضرائب وتوجيه رؤوس الأموال نحو العمليات التجارية أو المضاربة في السوق المالي.
- تقليص حجم الاستهلاكات التي تخضع إلى ضرائب مرتفعة.
- الامتناع عن توظيف رؤوس الأموال في بعض الميادين الخاضعة لضرائب مرتفعة.
- تعديل طرق الإنتاج والعلاقات القائمة بين المنتجين والمشتريين.

2- نقل العبء الضريبي:

قصد تجنب آثار العبء الضريبي يقوم المكلف بالضريبة بنقل جزء أو كل العبء الضريبي لشخص آخر، ولنجاح هذه العملية يتعين توفر شرطان¹:

- أن يكون موضوع الضريبة سلعة ينتجها المكلف القانوني أو خدمة يقوم بها بقصد مبادلتها.
- أن يكون رفع ثمن السلعة أو الخدمة ممكنا ويتعلق تحقيق هذا الشرط بموضوع تكوين الاسعار.

أشكال نقل العبء الضريبي:

يمكن التمييز بين ثلاث أشكال²:

○ النقل الكلي والنقل الجزئي:

- ضرائب لا يمكن نقل عبئها نهائيا، حيث لا تكون هناك معاملات بين الأفراد يمكنهم من نقل العبء، ويتعلق الأمر بالضرائب على الشركات.
- ضرائب يمكن نقل عبئها جزئيا، ويتعلق الأمر بالضرائب المفروضة على الأشخاص الذين يدخلون في معاملات مع الآخرين، ويتمكنون من خلالها تحميل أثمان هذه المنتجات جزءا من الضريبة.
- ضرائب يمكن نقل عبئها بالكامل وهي تلك الضرائب التي يمكن تضمينها كلية في الأسعار.

○ النقل الأمامي والنقل الخلفي:

يكون النقل أماميا عندما تفرض الضريبة في مرحلة معينة في مراحل الإنتاج أو التداول ويكون المكلف بالضريبة قادرا على نقلها إلى المرحلة التالية، كأن يقوم المستورد أو المنتج أو البائع نقل الضريبة التي دفعها إلى الزبون عن طريق إدماجها في أعلى السعر.

ويكون النقل خلفيا عندما يتمكن دافع الضرائب من نقلها لمرحلة سابقة له، كأن يقوم المنتج الذي دفع الضريبة بنقلها إلى عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع عن طريق خفض أسعارها (تخفيض أجور العمال، بمقدار الضريبة أو جزء منها).

○ النقل المقصود والنقل غير المقصود:

يكون النقل مقصودا عندما يكلف المشرع الضريبي أشخاصا بدفع الضرائب معينة معتقدا قدرتهم على نقلها، وينجحون في نقلها للغير.

¹ يحي لخضر، مرجع سبق ذكره ص 72

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ص: 143-144

ويكون النقل غير المقصود، إذا كلف المشرع أشخاصا بضرائب معتقدا عدم قدرتهم على نقلها للغير، إلا أنهم نجحوا في عملية نقلها.

3- التهرب الضريبي:

يقصد به قيام المكلف بالضريبة ببعض الأعمال أو الأفعال المشروعة أو غير المشروعة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى التخفيض الكلي أو الجزئي من مقدار الضريبة الواجبة الدفع.

ويمكن التمييز بين شكلين وهما:

- 3-1- التهرب المشروع (التجنب الضريبي):

يقصد بالتجنب الضريبي أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم¹، وذلك بالاستغلال الذكي للنقائص الموجودة في التشريع الضريبي قصد تخفيض وتجنب العبء الضريبي، ولا يترتب هذا الشكل أي عقوبة (جبائية أو جنائية)، بل هو الاستغلال الأمثل للثغرات والامتيازات الموجودة في التشريع الضريبي.

وفي هذا الصدد يمكننا التمييز بين حالتين من التهرب هما²:

- التهرب الضريبي الذي ينظمه التشريع الضريبي عن طريق الامتيازات التي يمنحها للمكلف.
- التهرب الضريبي الناتج عن إهمال المشرع الضريبي عن طريق الثغرات الموجودة داخل القانون الضريبي.

3-2- التهرب غير المشروع:

وهو لجوء المكلف بالضريبة إلى أعمال وأفعال غير مشروعة يترتب عليها مخالفة القانون الضريبي للتقليل أو التملص من دفع الضريبة المستحقة عليه، وهذا باللجوء إلى التزوير أو الاستعمال المزور، ويترتب عليه عقوبات جبائية وجنائية تختلف باختلاف الحقوق الضريبية الواجبة السداد.

ويأخذ الغش الضريبي عدة صور منها:

- العمل على تضخيم التكاليف القابلة للخصم.
- عدم التصريح الكلي أو الجزئي بالعمليات الخاضعة للضرائب.
- عدم مسك محاسبة منتظمة أو الدفاتر التجارية المنصوص عليها في القانون.

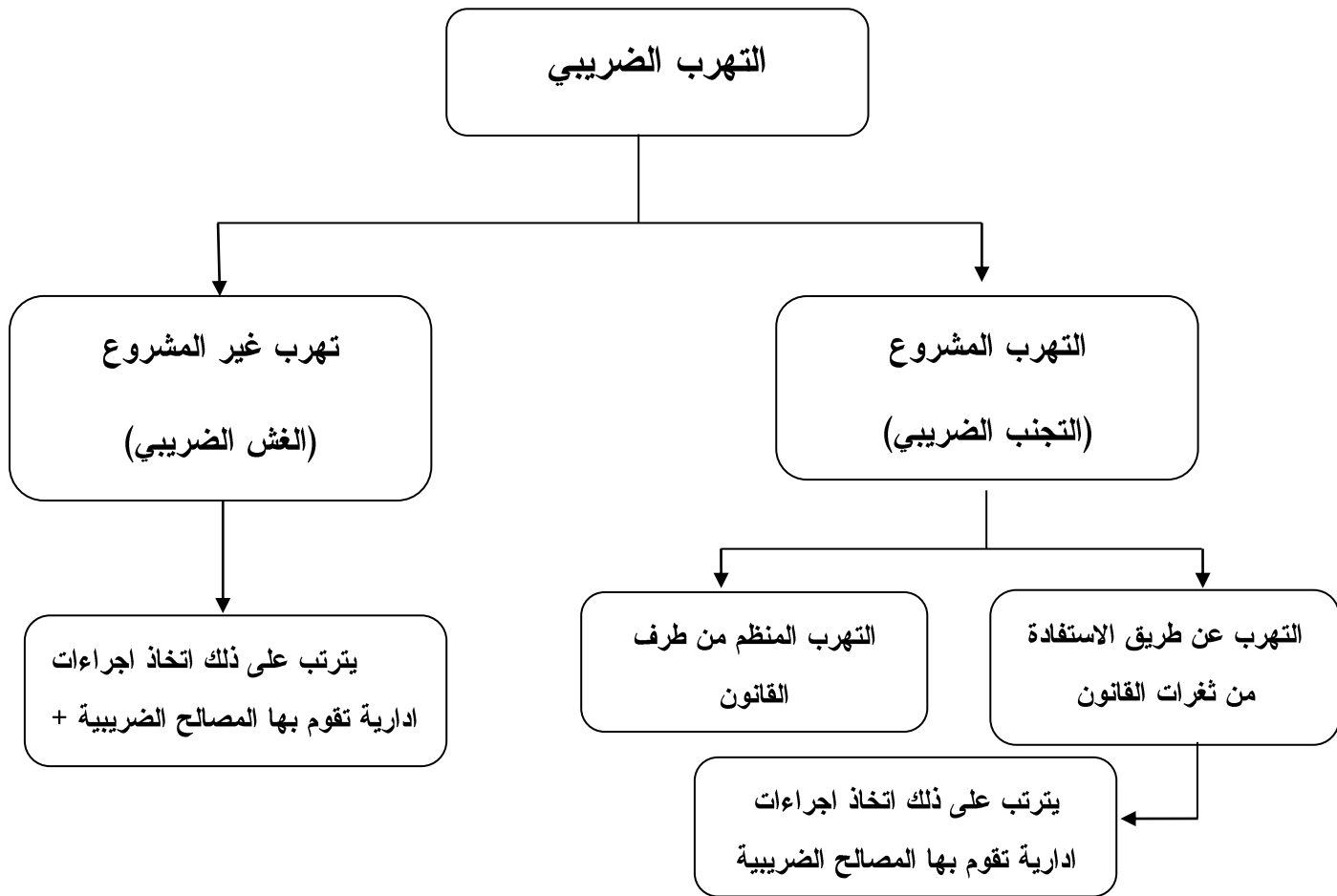
¹ناصر مراد "التهرب والغش الضريبي في الجزائر" دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004، ص 6.

²نفس المرجع.

- البيع بدون فواتير .
- عدم التصريح بالقيم الحقيقية للأجور .

والشكل الموالي يبين أشكال التهرب الضريبي والإجراءات المترتبة عنه:

الشكل (1-1): أشكال التهرب بالضريبي والإجراءات المترتبة عنه



المصدر: سعدان شبايكي، ملاك قارة، "التهرب الضريبي دراسة ميدانية في ولاية قسنطينة" مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، العدد الثاني، ص 164.

المطلب الثالث: أثر الامتيازات الجبائية على العبء الضريبي

تستعمل الدولة عدة وسائل للتأثير على قرارات المستثمرين حيث تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، بتوجيه الأنشطة حسب الخطة التنموية المرسومة، وذلك من خلال تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات، ومن بين هذه الوسائل سياسة الامتيازات الجبائية، والتي تأخذ أشكال معينة، كالإعفاء والتخفيض الجبائي، وسنحاول من خلال هذا المطلب دراسة أثر الامتيازات الجبائية على العبء الضريبي، وذلك عبر دراسة أثر هذه الأخيرة على بعض المؤشرات الضريبية وبعض العناصر التي يطالها العبء الضريبي بصفة مباشرة، كالنتيجة وخزينة المؤسسة.

الفرع الأول: أثر الامتيازات الجبائية على المؤشرات الضريبية

- مؤشر الضغط الضريبي:

يعمل معدل الضغط الضريبي المرتفع على التأثير على نشاط المؤسسة ويكون هذا التأثير سلبيا على نموها، لأن الضرائب الواجبة السداد تمتص جزء من رقم الأعمال، غير أنه وفي ظل الاستفادة من الامتيازات الجبائية، والتي تمنح للمؤسسة الحق في التخفيض أو الإعفاء من تلك الضرائب فإن هذا الضغط سينخفض ويسمح للمؤسسة بالتوسع في أنشطتها.

- مؤشر الخطر الضريبي:

تكون المؤسسة في خطر ضريبي عند تحملها لتكاليف إضافية لعدم احترامها للنظام الجبائي كالتأخر عن المواعيد المحددة لإيداع التصريحات أو عن التسديد في تواريخ الاستحقاق المحددة، أو لجعلها بالإجراءات اللازمة التي تمكنها من الاستفادة من الامتيازات الجبائية، غير أن المؤسسة قد تتجنب جزءا كبيرا من هذا الخطر أو التقليل منه إلى حد أدنى عند الاستفادة من الامتيازات الجبائية.

الفرع الثاني: أثر الامتيازات الجبائية على الخزينة

تعرف خزينة المؤسسة: "بأنها مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة، وهي عبارة عن صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال"¹ فهي تشير إلى التدفق الدائم للمقبوضات والمدفوعات التي تظهر نتيجة مختلف العمليات التي تقوم بها

¹حجار مباركة، "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006، ص 110.

المؤسسة وتسديد الضرائب هو عبارة عن دفع أموال من الخزينة وهذا ما يؤثر عليها ويتعلق هذا التأثير بـ:

قيمة الضريبة المستحقة، معدل الضريبة، وطريقة السداد دفعة واحدة أو بعدد من الأقساط وبما أن الاستفادة من الامتيازات الجبائية تمنح إعفاءات كلية أو جزئية وتخفيضات، فهي تقلل إلى حد ما من مدفوعات الخزينة وتوفر لها سيولة جاهزة وذلك خلال العبء الضريبي.

الفرع الثالث: أثر الامتيازات الجبائية على النتيجة

تتأثر نتيجة المؤسسة بصفة مباشرة بالاقتطاعات الضريبية المفروضة على الأرباح، حيث تؤدي هذه الضرائب إلى تخفيض معدلات ربحيتها وتساهم الامتيازات الجبائية من خلال جملة الإعفاءات والتخفيضات التي تمنحها الدولة للمؤسسات في تقليص أو انعدام الضريبة الواجبة الدفع وبالتالي رفع الأرباح الصافية ما من شأنه إعطاء المؤسسة إمكانية التوسع أو الاستثمار ومنح عوائد هامة للشركاء.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي (الدراسات السابقة)

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم الدراسات السابقة التي ارتبطت بموضوع البحث

الذي نحن بصدد دراسته والتي تناولت المتغيرات (المستقلة، التابعة) التي لها صلة وثيقة بالدراسة الحالية، من أجل معرفة علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة، حيث أن جمع المعلومات من أكثر من مصدر متنوع يساعد وبشكل كبير الوقوف على أدق التفاصيل التي لها صلة بالموضوع وسيتم تحليل هذه الدراسات من حيث المنهج والأهداف والموضوع والأدوات المستعملة والنتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

دراسة زهية لموشي " الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر".

نوع الدراسة: مقال بالمجلة العلمية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06 العدد 11 جانفي 2018.

إشكالية الدراسة: ما هو دور الامتيازات الجبائية في استراتيجية التنويع الإنتاجي بالجزائر؟

منهج الدراسة وأدوات الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق لوصف الظاهرة والإلمام بمختلف المفاهيم والتعاريف الخاصة بالامتيازات الجبائية وكذا التعرف على أهم خصائصها وأهدافها والعوامل المؤثرة فيها وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي وما مدى مساهمتها في تحقيقه وتوسيعه، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة انطلاقاً من التقارير والإحصائيات الخاصة بهيئات متخصصة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مختلف البرامج والآليات الجبائية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- التعرف على دور الامتيازات الجبائية كوسيلة لتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار في القطاعات
- والأنشطة التي تساعد على رفع مستوى التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.
- التعرف على الدور الفعال الذي تلعبه الامتيازات الجبائية في عملية تنويع الإنتاج الوطني.
- تسليط الضوء على واقع النظام الجبائي في الجزائر في الفترة الراهنة وأثره على التنويع الإنتاجي ومدى مساهمته في ترقية الصادرات وتوفير مناصب الشغل.

نتائج الدراسة:

يوجب ضرورة وجود تشريع جبائي يؤثر على سير عمل هذه المؤسسات في مختلف المجالات الإنتاجية، ويمكنها من الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي تساعدها على تخفيف العبء الضريبي وتمكنها من استحداث طاقات إنتاجية معتبرة وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة للوطن، وذلك لأن أغلب المشكلات بالدول النامية هي مشكلات بنيوية في الأساس متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية، رغم إمكانياتها ومواردها الضخمة التي يجب تحفيزها بمختلف الأساليب.

دراسة يحي لخضر: دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ببسكرة للفترة (2003-2005)، 2007/2006.

نوع الدراسة: مذكرة ماجستير بجامعة المسيلة

إشكالية الدراسة: ما مدى قدرة الامتيازات الضريبية على دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل التأثيرات والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة التي تحدثها الضريبة؟

منهج الدراسة وأدوات الدراسة:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي للبحث، وذلك بوصف الامتيازات الضريبية وتحليلها لمعرفة ما مدى أثرها على القدرة التنافسية المؤسسة الاقتصادية، كما تشير إلى أنه تمت محاولة إسقاط الجزء النظري من الدراسة على الفصل التطبيقي معتمدين في ذلك على منهج دراسة حالة وهذا من خلال اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب نموذجا لإعطاء صورة في الواقع العملي عن مساهمة الامتيازات الضريبية في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية وبهدف إبراز أهمية العامل الجبائي ضمن وظائف المؤسسة.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى توضيح جملة من النقاط:

- توضيح مدى أهمية الامتيازات الضريبية وعرض الفوائد التي تعود على المؤسسة من خلالها.
- بيان كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الضريبية بما يخدم مصلحة المؤسسة.
- ضرورة الاهتمام بالضريبة ودراستها من طرف المسيرين.
- محاولة دراسة انعكاس الامتيازات الضريبية في الواقع العملي على الوضعية التنافسية للمؤسسة.

نتائج الدراسة:

- تؤثر الامتيازات الضريبية على مختلف أنشطة المؤسسة سواء كان هذا التأثير مباشر أو غير مباشر.
- العمل على جعل القوانين الضريبية وقوانين الاستثمار تتسم بالوضوح والشفافية والثبات.
- على المشرع إيجاد صيغ جديدة فيما يخص الإجراءات الضريبية التقنية التي أثبتت فعاليتها سواء للمؤسسة أو الدولة.

دراسة ميلق لحسن ورمة عثمان "دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة ميدانية بمفتشية الضرائب أول نوفمبر-غرداية- 2018/2017.

نوع الدراسة: مذكرة لنيل شهادة ماستر بجامعة غرداية.

إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

منهج الدراسة وأدوات الدراسة:

لدراسة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد الجانب النظري الذي تستند إليه الإشكالية وذلك بهدف الإحاطة بها ومعرفتها نظريا حتى يتم إسقاط هذه المفاهيم على الواقع الميداني، هذا الإسقاط تطلب اعتماد المنهج التحليلي أي دراسة الحالة وذلك لتحليل المعطيات المتحصل عليها للوقوف على الإشكالية في جانبها التطبيقي ثم تصور حلول لها.

اعتمدت في دراستنا على برنامج معالج الجداول الالكترونية أكسل 2013 والذي يمكن من خلاله إجراء المقارنات الحسابية والوقوف على الانحرافات وتمثيل البياني.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الإطار النظري لسياسة التحفيز الجبائي وما تركز عليه من دعائم وأسس في حفز النشاط الاقتصادي.
- الوقوف على أهمية تحسين وتطوير الأداء المالي في حياة المؤسسة الاقتصادية وذلك بقراءة في مدلولات النسب والمؤشرات المالية المفسرة للوضع المالي للمؤسسة.

نتائج الدراسة:

- ساهمت التحفيزات الجبائية في إحداث أثر واضح وإيجابي على خزينة المؤسسة.
- سجل أثر إيجابي وقوي على الربح الصافي للمؤسسة محل الدراسة وذلك في فترة استفادتها من الإعفاءات الضريبية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:

دراسة محمود نمر توفيق مهاني "أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة"

نوع الدراسة: مذكرة ماجستير في المحاسبة الجامعة الإسلامية غزة 2010.

منهج الدراسة وأدوات الدراسة:

ترتكز منهجية هذه الدراسة على إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الأسس التالية:

- 1- دراسة وتحليل الأدبيات المتعلقة بالموضوع من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية وذلك لتحديد الإطار النظري للدراسة والاستعانة بها.
- 2- جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، من خلال تصميم وتوزيع إستبيان على موظفي ضريبة الدخل والمكلفين بدفع الضريبة من الأفراد والشركات العادية والشركات المساهمة للتعرف على آراءهم ومقترحاتهم حول جدوى الحوافز التشجيعية على زيادة الإيرادات الضريبية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- الوقوف على الحوافز التشجيعية الضريبية وتحليلها وأثرها على الإيرادات الضريبية.
- 2- التعرف على الحوافز التشجيعية ودورها في توفير حوافز كافية لزيادة الإيرادات الضريبية.
- 3- تحليل التغيرات والتطورات في الحوافز التشجيعية الواردة في قانون ضريبة الدخل مقارنة بما كانت عليه في التشريعات السابقة.
- 4- الخروج بنتائج وتوصيات مهمة تساهم في بلورة إطار فكري حول الحوافز التشجيعية الضريبية البديلة التي تساهم في تنجية الإيرادات الضريبية.

نتائج الدراسة:

توصى الدراسة بضرورة قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتطوير الشرائح الضريبية المنصوص عليها بما يتلاءم مع المقدرة التكلفة للأفراد وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية حتى يشعر المكلف بالعدالة الضريبية مع العمل على تخفيض النسب الضريبية للحد من التهرب الضريبي مع تنمية الوعي الضريبي لدى كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة ويقلل من ظاهرة عدم الرضا من الضرائب ويؤدي بالتالي إلى تخفيض ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

دراسة كريم عيسى حسان العزاوي "الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق"

نوع الدراسة: مقال علمي بمجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل العدد 1.

منهج الدراسة وأدوات الدراسة:

ارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة ما يلي:

- أصبحت الحاجة ملحة لدراسة كل خطوة في رسم السياسة الاقتصادية لأنها تعني رسم سياسة العراق ومنها السياسة الضريبية ومن هنا أصبحت الدول تتسابق لتطوير أنظمتها الضريبية بحيث تكون الضريبة أداة مشجعة للتنمية الاقتصادية ومنها تنمية القطاع الصناعي الخاص.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى معرفة نقل وأثر الحوافز الضريبية ودورها وأهمها في تسريح نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق من خلال الدراسة.

- نظام الحوافز الضريبية في العراق.
- تحليل هذه الحوافز في قوانين الضريبة والاستثمار.
- معرفة وإبراز ملازمة الضريبة وعلاقتها من خلال أثارها على القطاع الصناعي الخاص.
- دراسة المؤثرات عدا الحوافز التي تؤثر في نمو هذا القطاع.

نتائج الدراسة:

من أجل تعزيز الايجابيات التي يمكن أن تتحقق، نتيجة تقديم الحوافز الضريبية وانسجاما مع ما يقتضيه دعم وتطوير القطاع الصناعي الخاص في العراق أوصى بما يلي:

- لابد من دراسة الحوافز الضريبية سيما الإعفاءات منها قبل منحها ويفضل منح الإعفاءات وبقية الحوافز حسب نوع الصناعة والنشاط الاقتصادي لتنمية القطاعات المطلوب دعمها تماشياً مع حاجة البلد بشكل عام.

- بما ان الهدف هو السعي الى دعم القطاع الصناعي الخاص من خلال الضريبة فلا بد من الدخول عن طريق جوانب تتعلق بالضرائب ومنها:

-تبسيط الإطار القانوني للنظام الضريبي بشكل عام.

-العمل على تفعيل العدالة الضريبية وجعلها تشمل كل الصناعات في القطاع الخاص.

دراسة أيمن عبد الكريم السكافي" أثر الاعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013/2012.

اشكالية الدراسة: ما أثر الاعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين؟

المنهج المستخدم في الدراسة: المنهج التحليل الكمي.

الهدف من الدراسة: هو توضيح أثر الاعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على هذه الوحدات.

الأدوات الاحصائية المستخدمة في الدراسة: برنامج SPSS

النتائج المتوصل اليها في الدراسة: من أهم النتائج وجود أثر الاعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وبالتالي فهي تؤثر على كل من صافي الدخل وحجم رأس المال وهيكل حقوق الملكية لهذه الوحدات.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

في هذا المطلب نتطرق الي أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الملخصة في الجدول التالي:

الجدول (1-1): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

الدراسة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
دراسة ميلق لحسن ورمة عثمان	- وجه الشبه بين الدراستين هو المتغير المستقل: والامتيازات الجبائية. - الدراستين مشتركتين من حيث المنهج، وفي مكان الدراسة الذي هو مفتشية الضرائب بگرداية.	اختلفت الدراستين في المتغير التابع المتمثل: -في الدراسة الحالية العبء الضريبي -أما في الدراسة السابقة هو الأداء المالي.
دراسة زهية لموشي	- وجه الشبه بين الدراستين هو المتغير المستقل وهو الامتيازات الجبائية. - منهج مشترك بين الدراستين وهو المنهج الموصف والتحليلي.	- اختلفت الدراستين في المتغير التابع وهو في الدراسة الحالية العبء الضريبي وفي الدراسة المقارنة هو التنوع الإنتاجي. الدراسة الحالية هي مذكرة ماستر. - الدراسة السابقة هي مقال بمجلة علمية لجامعة الجزائر 3.
يحي لخضر	- توافقت من حيث المتغير المستقل وهو الامتيازات الجبائية - المنهج المشترك بين الدراستين هو المنهج الوصفي والتحليلي.	- وكان وجه الاختلاف في المتغير التابع وهو في الدراسة الحالية العبء الضريبي وفي الدراسة المقارنة دعم القدرة التنافسية. - الدراسة السابقة هي مذكرة ماجستير أما الدراسة الحالية هي مذكرة ماستر.

<p>- واختلفت الدراستين في المتغير التابع وهو في دراسات المقارنة نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق وفي الدراسة الحالية كان العبء الضريبي في المؤسسات الاقتصادية.</p> <p>- تناولت الدراسة الحالية نظام الضرائب في الجزائر اما الدراسة السابقة تناولت دراسة النظام الجبائي في العراق.</p>	<p>- وجه الشبه بين الدراستين هو المتغير المستقل وهو الحوافز الضريبية.</p> <p>- تشابهت الدراستين في المنهج الوصفي والتحليلي.</p>	<p>كريم عبيسي حسان الغزاوي</p>
<p>- واختلفت الدراسة في المتغير التابع وكان في الدراسة الحالية العبء الضريبي وفي الدراسات المقارنة: الإيرادات الضريبية</p> <p>- مكان الدراسة في الدراسة الحالية الجزائر أما الدراسة المقارنة في فلسطين.</p>	<p>-توافقت الدراستين في المتغير المستقل وهو أثر الحوافز التشجيعية.</p> <p>-تشابهت الدراستين في المنهج المستعمل وهو الوصفي التحليلي.</p>	<p>محمود نمر توفيق مهاني</p>

<p>- المتغير التابع في الدراسة الحالية هو العبء الضريبي أما الدراسة السابقة، المتغير كان القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.</p> <p>- في الدراسة الحالية دراسة حالة أما الدراسة المقارنة اعتمدت على أداة الاستبيان.</p>	<p>- المتغير المستقل في الدراسة الحالية هو الامتيازات الجبائية أما الدراسات الأخرى هو الإعفاءات الضريبية.</p> <p>- المنهج المشترك بين الدراستين هو المنهج الوصفي.</p>	<p>دراسة أيمن عبد الكريم السكافي</p>
---	---	--------------------------------------

تجلت القيمة المضافة لهذا البحث في تسليط الضوء على العبء الضريبي بصفة مباشرة، ودور الامتيازات الجبائية في تخفيفه، بينما تناولت الدراسات السابقة تأثير الامتيازات على جوانب مختلفة من نشاطات المؤسسة.

خلاصة:

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى الإطار النظري والتطبيقي لكل من الامتيازات الجبائية والعبء الضريبي، واستخلصنا أن الامتيازات الجبائية هي وسيلة تستخدمها السياسة الجبائية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

وعن الآثار التي يحدثها فرض الضرائب على الأعوان الاقتصاديين والمتمثل في العبء الضريبي وما له من وقع على اتخاذ قرار التمويل الذاتي والاستثمار داخل المؤسسة الاقتصادية.

وفي المطلب الثالث قمنا بعرض تأثير الامتيازات في شكل الاعفاء والتخفيض، من التخفيف من هذا العبء، وذلك ضمن المبحث الأول.

اما المبحث الثاني فقد استعرضنا بعض الدراسات السابقة التي تناولت جانب من الدراسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة مركزين على أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لحالة مؤسسة
اقتصادية بمفتشية الضرائب أول
نوفمبر غرداية

تمهيد:

بعد استعراضنا لمحوري الدراسة النظرية من دراسة وتحليل للامتيازات الجبائية والعبء الضريبي ومدى أهمية الدور الذي تلعبه الامتيازات في التخفيف من هذا العبء في المؤسسة الاقتصادية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط أهم العناصر على الواقع.

ولذا تم اختيار مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية لنقف على حجم الإعفاءات الممنوحة للمؤسسات التابعة إقليميا لها من جهة، اختيار مؤسسة مستفيدة من إعفاءات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من جهة أخرى، وذلك لتبيان واختبار الدراسة النظرية لتأثير الامتيازات الجبائية على العبء الضريبي فيها، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة.
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة

يتضمن هذا المبحث مطلبين الأول يشرح الطريقة المستعملة في الدراسة من جمع المعلومات والبيانات، أما الثاني فيتناول متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، مع تقديم لمفتشية الضرائب أول نوفمبر، والتي جرت بها الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المستعملة

الفرع الأول: طريقة جمع المعطيات

لاختبار صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة انتهجنا المسار التالي:

- 1- الحصول على الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بحجم الامتيازات الممنوحة وعدد المؤسسات المستفيدة على مستوى المفتشية، والاطلاع على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.
- 2- اعتمادنا على أسلوب الملاحظة والمقابلة الشخصية مع موظفي مفتشية الضرائب أول نوفمبر للحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

الفرع الثاني: تقديم عام لمفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية¹

1- نبذة عن مديرية الضرائب لولاية غرداية:

تأسست مديرية الضرائب لولاية غرداية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-60 الصادر بتاريخ 23 فيفري 1991 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها. وتتكون المديرية الولائية للضرائب من خمس (05) مديريات فرعية²:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للتحصيل الجبائي.
- المديرية الفرعية للمنازعات الجبائية.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للوسائل.

(1) كل ما ورد في هذا الفرع بناء على معلومات وبيانات من مفتشية الضرائب أول نوفمبر.

(2) <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/246-2014-05-28-14-16-02>, 05-05-2019.

وتضم المديرية الولائية لولاية غرداية 11 مفتشية منها 8 مفتشيات ضرائب موزعة على مستوى البلديات كالتالي:

- (1)- مفتشية الضرائب أول نوفمبر : بلدية غرداية.
 - (2)- مفتشية الضرائب محمد خميستي : بلدية غرداية.
 - (3)- مفتشية الضرائب الواحة : تضم بلديتي غرداية والضاية بن ضحوة.
 - (4)- مفتشية الضرائب بنورة : تضم بلديتي العطف وبنورة.
 - (5)- مفتشية الضرائب بريان : بلدية بريان.
 - (6)- مفتشية الضرائب متليلي : تضم كل من بلديات متليلي، سبب، زلفانة، المنصورة وحاسي الفحل.
 - (7)- مفتشية الضرائب القرارة : بلدية القرارة.
 - (8)- مفتشية الضرائب المنيعه : تضم بلديتي المنيعه وحاسي القارة.
- بالإضافة إلى ثلاث مفتشيات أخرى وهي:
- (9)- مفتشية التسجيل والطابع .
 - (10)- مفتشية الضمان - وعاء.
 - (11)- مفتشية الضمان - مراقبة.
- 2-مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية:
- 1-2 تعريف مفتشية الضرائب أول نوفمبر:

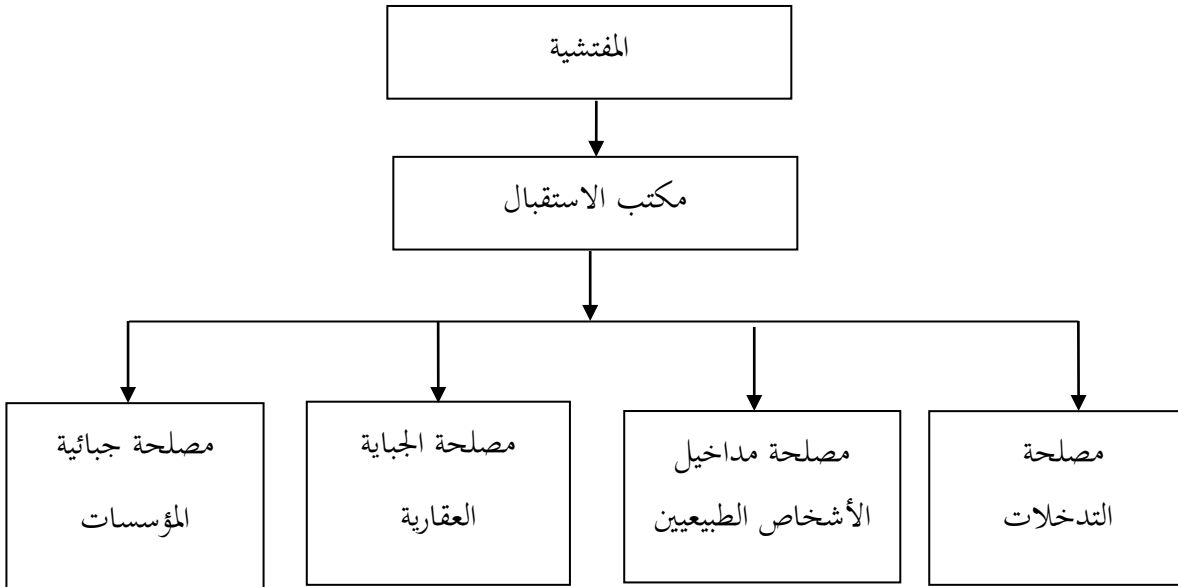
تم افتتاح مفتشية الضرائب أول نوفمبر سنة 1992، حيث كانت تسمى قبل هذا التاريخ مفتشية الضرائب المباشرة ومفتشية التسجيل، ومع توسع النشاط الاقتصادي داخل الولاية تم الفصل بين المفتشيتين حيث تم فتح مفتشية الضرائب المباشرة وأطلق عليها تسمية أول نوفمبر سنة 2002، وهي تضم كل من حي ثنية المخزن وحي مليكة العليا والسفلى وكذا حي الحاج مسعود إضافة إلى حي بوهرارة وواد نشو.

2-2 مهام مفتشية الضرائب أول نوفمبر:

تعتبر المفتشية المصلحة التي تحدد الوعاء وإجراء المراقبة، كما يقوم أعوانها بالتدخلات المختلفة في عين المكان ومن مهامها، تأسيس الضريبة والرسوم، ومراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة، والمراقبة المعمقة للملفات الجبائية، وجمع كل المعلومات التي تخص الضرائب المباشرة وحقوق الطابع والمخزونات وإحصاء كل النشاطات غير المصرح بها، فالمهمة الرسمية للتدخلات هي التحري والكشف عن النشاطات الاقتصادية غير المسجلة، أو التي غير أصحابها من طبيعتها، لغرض ضبط الوعاء الضريبي بشكل أدق.

3-2 الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب أول نوفمبر:

الشكل (II-1): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب أول نوفمبر



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف مصالح مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية

وتتمثل مهام كل مصلحة من المفتشية باختصار فيما يلي:

(أ) - مكتب الاستقبال : هو مكتب استعلامي توجيهي للمكلفين حول حقوقهم والتزاماتهم اتجاه المفتشية انطلاقا من بداية فتح الملف الجبائي إلى غاية نهاية نشاطهم الممارس، سواء تعلق الأمر بالتصريحات الشهرية أو السنوية أو فيما يتعلق بالتظلمات التي يرفعونها إلى مدير الضرائب.

(ب) - مصلحة التدخلات : هو مكتب خاص بالتدخلات الميدانية لموظفي المفتشية، حيث يقوم موظفو مصلحة التدخلات بتحرير محاضر التدخلات في كل تدخل ميداني لكل شخص على حدا، وتحويل هذه المحاضر إلى مصالح مختصة لمعاينة محتوياتها من أجل التأكد من التصريحات التي يقدمها المكلفون.

(ج) - مصلحة مداخيل الأشخاص : يحتوي على ملفات أشخاص طبيعيين سواء منتمين إلى نظام جبائي حقيقي أو الخاضعين إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة حيث يقوم هذا المكتب بمراقبة تصريحات المكلفين وتحريير الجداول الضريبية في حالة اكتشاف أخطاء أو إخفاء كلي أو جزئي للوعاء الضريبي .

(د) - مصلحة الضرائب العقارية : هذا المكتب تحرر فيه الجداول الناتجة عن عقود الكراء المتواجدة في الحدود الإقليمية للمفتشية سواء عقود تجارية أو عقود ذات طابع سكني متعلقة بشخص طبيعي أو معنوي وحساب رسم التطهير .

(هـ) - مكتب جباية المؤسسات : يكلف هذا المكتب بملفات المؤسسات و الشركات الناشطة في نطاق الحدود الإقليمية للمفتشية منها شركات المساهمة والتضامن، شركات ذات مسؤولية المحدودة، والشركات ذات الشخص الوحيد ، تضاف إليهم التعاونيات حسب أنواعها، وكذلك ملفات أصحاب المهن الحرة مثل المحامين، المحاسبين، الأطباء... الخ، ومن مهامه الرئيسية متابعة تصريحات المكلفين وكذا تحرير جداول الضريبة في حالات اكتشاف نقص أو عدم التصريح .

2-4 مستخدمي مفتشية الضرائب أول نوفمبر:

جدول(II-1): مستخدمي مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية

العدد	درجة الموظف	الرقم التسلسلي
01	مفتش قسم	01
01	مفتش رئيسي	02
01	مفتش	03
04	مراقب ضرائب	04
03	عون معاينة	05
04	أعوان في إطار الإدماج المهني	06
02	الحراس	07
01	منظفة	08
17	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف مصالح مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية

جدول (II-2): مهام مستخدمي مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية

الرقم التسلسلي	درجة الموظف	مهمة الموظف	منصب الموظف
01	مفتش قسم	دراسة الشكايات	رئيس مفتشية
02	مفتش رئيسي	إصدار الجداول وملفات البحث	رئيس مصلحة جباية المؤسسات
03	مفتش	الرقابة على أساس الوثائق	-
04	مراقب ضرائب	تسيير ملفات النظام الحقيقي	رئيس مصلحة التدخلات
05	مراقب ضرائب	مكلف بالجباية العقارية	رئيس مصلحة الجباية العقارية
06	مراقب ضرائب	مكلف بمتابعة التصريحات	رئيس مصلحة جباية الأشخاص الطبيعيين
07	مراقب ضرائب	مكلف بتسجيل كشوفات المشتريات والمقبوضات	-
08	عون معاينة	مكلف بتسيير ملفات الإيجار	-
09	عون معاينة	مكلف بتسيير ملفات الإيجار	-
10	عون معاينة	مكلف بالاستقبال	-
11	عون في إطار الإدماج المهني	مكلف الإعلام الآلي	-
12	عون في إطار الإدماج المهني	مكلف بالسكربتارية	-
13	عون في إطار الإدماج المهني	مكلف بملفات التوقف عن النشاط	-
14	عون في إطار الإدماج المهني	متعدد المهام	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف مصالح مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية

2-5 التزامات المؤسسات الاقتصادية تجاه المفتشية:

تتم عملية التواصل بين مصالح المفتشية والمؤسسات عن طريق الوثائق الرسمية التي ترسلها المصالح الجبائية إلى المؤسسات، والمتعلقة بالتصريحات وكذا الميزانيات المالية وذلك وفق تواريخ محددة سواء بالنسبة لمواعيد التصريحات أو الميزانيات المحاسبية والمحددة بالثلاثين أفريل كآخر أجل، من السنة الموالية لسنة النشاط، وتشمل:

(أ) - عملية تسجيل المؤسسات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات:

على المؤسسة التي تقوم باستخراج سجل تجاري من أجل ممارسة نشاط تجاري معين، الالتزام بتكوين ملف جبائي في غضون شهر بعد إصدار السجل التجاري الخاص بها، وذلك بتقديم ملف خاص لتسجل نشاطها على مستوى المفتشية الواقعة في النطاق الإقليمي الذي تتواجد فيه، ويتكون الملف الجبائي للمؤسسات من الوثائق التالية:

- شهادة ميلاد رقم 12 للمسير.
- شهادة ميلاد رقم 12 للمساعد أو الشريك المسير.
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها من رخصة السياقة أو بطاقة التعريف الوطنية للمساعد المسير.
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها من السجل التجاري.
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها من القانون الأساسي للشركة.
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها من عقد الإيجار للمحل أو عقد الملكية.
- مخطط توضيحي لموقع المحل.
- شهادة التأهيل ANSEJ.
- شهادة القابلية CNAC.
- المقرر لمنح المزايا ANDI.
- القرض المصغر ANGEM.

(ب) - الإجراءات المتخذة في حق المتخلفين عن التسجيل :

تعاقب أي شركة أو مؤسسة في حالة عدم تصريحها بنشاطها التجاري بعقوبة أو ما يعرف بالغرامة الجبائية وتقدر بـ 30.000 دج وذلك طبقاً للمادة 194 من القانون الجبائي والمادة 04 من قانون السجل التجاري.

(ج) - عملية التصريح بالأرباح :

بعد إيداع المؤسسة لميزانيتها المحاسبية والجبائية على مستوى مصالح المفتشية، تقوم هذه الأخيرة بتقييم رقم أعمال المؤسسة، وربحها في وثيقة تسمى وثيقة التسجيل 906، وكذا سجل يسجل به رقم الأعمال وأرباح الشركة، وترسل إلى المركز الوطني للميكافو غرافيك المتواجد بالعاصمة، وذلك في شهر أوت من كل سنة.

(د) - الغرامات التي تتحملها المؤسسات جراء الإيداع المتأخر للتصريح السنوي للأرباح :

يترتب على المؤسسة التي تقوم بإيداع التصريحات في غير أجلها المحددة غرامة مالية تحدد بنسبة 25% من الربح المصرح به في ميزانيتها وذلك طبقا للمادة 192 من قانون الإجراءات الجبائية.

3- إجراءات الاستفادة من المزايا الجبائية:

تتمثل في الإجراءات التي تتم بين المستثمر والمفتشية والوكالة المانحة للامتياز (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI) فيما يلي:

- المكلف بالضريبة بالنسبة للمفتشية: قد يكون شخص طبيعي أو معنوي وحسب طبيعة نشاطه.
- مستثمر بالنسبة للوكالة المانحة للامتياز ANDI: وعليه يقوم المستثمر بتكوين ملف جبائي، بعدما تقدم المفتشية للمكلف بالضريبة الوضعية الجبائية الخاصة به ويضم الملف الوثائق الآتية :

◆ التصريح بالاستثمار.

◆ طلب الامتياز.

◆ مشروع الاستثمار التقني والمالي

وتقدم هذه الوثائق في شكل ملف إلى وكالة ANDI والتي تقوم بدورها بدراسته وعلى ضوء ذلك يقدم قرار منح الامتياز أو رفض الامتياز، في حالة الحصول على قرار منح الامتياز يقوم المستثمر بإكمال ملفه الجبائي إلى المفتشية والذي يتضمن ما يلي:

◆ قرار منح الامتياز المقدم له من طرف الوكالة.

◆ فاتورة المعدات المتعلقة با نجاز المشروع.

◆ إعلان بداية النشاط.

أ-مرحلة الانجاز: حتى يتسنى للمكلف الاستفادة من مزايا مرحلة الانجاز يقوم بتقديم الفواتير الشكلية حول العتاد الذي تضمنه مشروعه إلى مفتشية الضرائب لاستخراج شهادة الإعفاء من الرسم على

القيمة المضافة (TVA) للتجهيزات المقتناة وذلك حسب القائمة التي تضمنها المشروع ولكي يتم منح شهادة الإعفاء يجب أن تكون خلال المدة المحددة في مرحلة الإنجاز والمقدرة بسنة.

ب- مرحلة الاستغلال: بعد الانتهاء من مرحلة اقتناء المعدات والتجهيزات يجب على المكلف تقديم الفواتير النهائية مرفوقة بوثيقة التقدم في الأشغال في شكل ستة نسخ يتم إيداعها على مستوى المفتشية حيث تحتفظ مفتشية الضرائب بأربع نسخ ويسترجع المكلف نسختين.

بعد إيداع المكلف للملف السابق الذكر يتم تحرير محضر الدخول في مرحلة الاستغلال وذلك من خلال قيام أعوان مصلحة مفتشية الضرائب بمعاينة العتاد في عين المكان، ويتم تحرير المحضر في نفس اليوم والشهر والسنة وكذا التوقيت الزمني للمعاينة ويتم إمضاءه من طرف الأعوان المكلفون بالمعاينة والمستثمر وكذا رئيس المفتشية، وتمنح نسخة للمكاف من أجل استعمالها في استصدار قرار الدخول في مرحلة الاستغلال.

بعد الانتهاء من هذه المرحلة، يقوم المكلف بتكوين ملف وإيداعه على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ANDI التابعة له إقليميا والتي منحت له الامتياز حيث يتضمن الملف الوثائق الآتية:

- ◆ وثيقة التقدم في الأشغال.
- ◆ محضر الدخول في مرحلة الاستغلال.
- ◆ الفواتير النهائية.

وعلى ضوء هذا تقوم الوكالة بإصدار قرار الدخول في مرحلة الاستغلال حيث يتم منح المكلف الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) الاقتراع من المصدر، حيث يتم التصريح برقم أعماله بوثيقة (G50) شهريا مع عدم دفع الحقوق المترتبة عليه للرسم على النشاط المهني وهذا التصريح يعتبر إلزاما يندرج في الواجبات الجبائية.

أما الالتزام الآخر فهو يتعلق بالتصريح السنوي والمتمثل في إيداع ميزانية المحاسبة الجبائية قبل 30 أفريل من السنة المالية الموالية لسنة النشاط.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

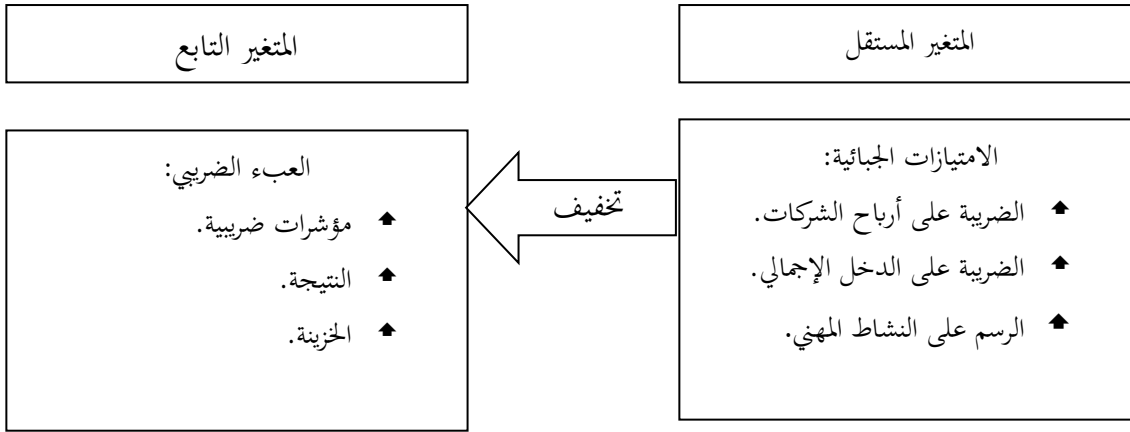
يوضح هذا المطلب تحديد كل من المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة وكيفية قياسها ومدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

1- المتغير المستقل: الامتيازات الجبائية.

2- المتغير التابع: العبء الضريبي في المؤسسة وقد حاولنا حصره ومحاولة تقييمه عن طريق مؤشرات الضغط الضريبي وحساب الخزينة، والنتيجة في ظل الاستفادة من الامتيازات الجبائية.

النموذج المعتمد في الدراسة



الفرع الثاني: أدوات الدراسة

1- تمت الدراسة من خلال الملاحظة والتحليل للوثائق المقدمة من طرف مصالح مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية، حيث تم التركيز على العناصر التي توضح أثر الامتيازات الجبائية في التخفيف من العبء الضريبي في المؤسسة محل الدراسة.

2- ولحساب النسب ورسم الأشكال تم الاعتماد على البرنامج الإلكتروني EXEL Microsoft 2007

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

يتطرق هذا المبحث إلى جملة إحصائيات للمؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية وحجمها على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية في المطلب الأول، والقيام بدراسة تحليلية لمؤسسة مستفيدة من الامتيازات الجبائية، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تخفيف العبء الضريبي فيها في المطلب الثاني وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2016.

المطلب الأول: عدد الاستثمارات وحجم الإعفاءات الممنوحة من طرف

مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية للفترة 2014-2016.

في هذا المطلب سنقوم بعرض عدد المؤسسات المستفيدة من الإعفاء التابعة إقليميا لمفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية تباعا للوكالة أو الصندوق المستفيدة منه، والمبالغ المعفاة للفترة الممتدة بين 2014 و2016 حسب الترتيب التالي:

- ◆ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).
- ◆ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).
- ◆ الصندوق الوطني للتأمين على البطاقة (CNAC).
- ◆ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

الفرع الأول: عدد الاستثمارات والمبالغ المعفاة التابعة للوكالة

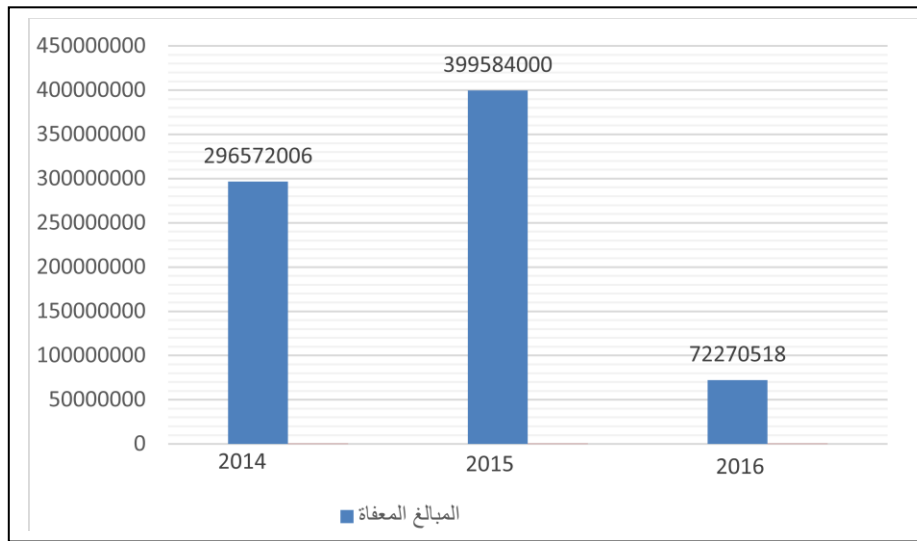
الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) للفترة 2014-2016

الجدول (II-3): الاستثمارات المستقطبة والمبالغ المعفاة (ANDI) 2014-2016 الوحدة: دج

المبالغ المعفاة	معدل الإنجاز %	عدد المشاريع		السنوات
		المنجزة	المعتمدة	
296.572.006	88.89	8	9	2014
399.854.000	100.00	4	4	2015
72.270.518	100.00	1	1	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر

الشكل (II-2): رسم بياني لمبالغ الإعفاءات (ANDI) لسنوات 2014-2015-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (II-3)

من الجدول (II-3) والرسم البياني (II-2): يتبين عدد المؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية، والمبالغ المعفاة، على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر بين سنتي 2014 و2016، التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وعددها 14 مؤسسة منها 13 مؤسسة دخلت مرحلة الإنجاز أي ما يعادل نسبة 92.85% من مجموع المؤسسات، بمبلغ إجمالي: 768.696.524 دج، حيث سجلت سنة 2015 أعلى مبلغ للإعفاء بينما سجلت انخفاضا سنة 2016 حيث كان أدنى مبلغ للإعفاء.

الفرع الثاني: عدد الاستثمارات والمبالغ المعفاة التابعة للوكالة

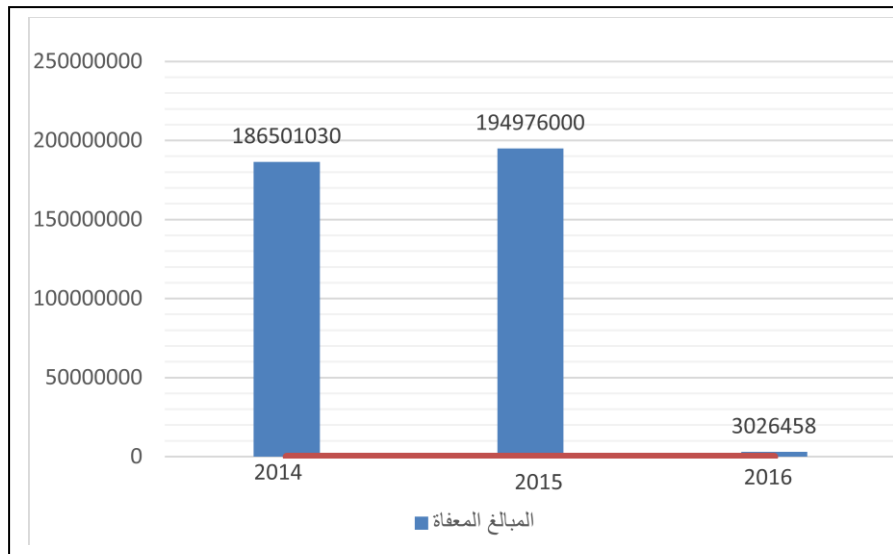
الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) للفترة 2014-2016

الجدول (II-4): الاستثمارات المستقطبة والمبالغ المعفاة (ANSEJ) 2014-2016 الوحدة: دج

المبالغ المعفاة	معدل الإنجاز %	عدد المشاريع		السنوات
		المنجزة	المعتمدة	
186.501.030	93.75	45	48	2014
194.976.000	83.78	15	18	2015
3.026.458	80.00	08	10	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر

الشكل (II-3): رسم بياني لمبالغ الإعفاءات (ANSEJ) لسنوات 2014-2015-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (II-4)

من الجدول (II-4) والرسم البياني (II-3) نلاحظ أن عدد المؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية بين سنة 2014 وسنة 2016 على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر، والتابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وعددها 76 مؤسسة، منها 68 دخلت مرحلة الإنجاز بنسبة: 89.47%، بمبالغ إعفاء قدرت بـ 384.503.488 دج، ونلاحظ تراجع كبير لمبالغ الإعفاءات سنة 2016 مقارنة مع سنتي 2014 و2015.

الفرع الثالث: عدد الاستثمارات والمبالغ المعفاة التابعة للصندوق

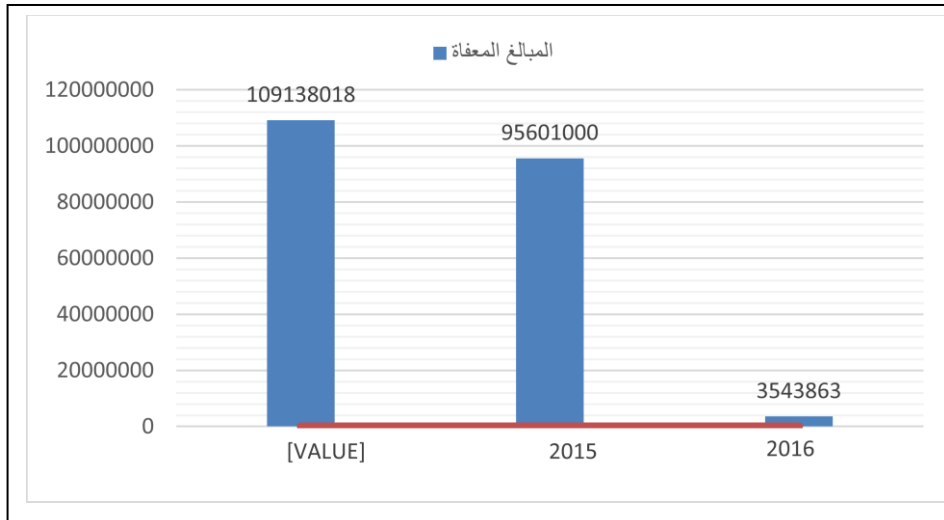
الوطني للتأمين على البطالة CNAC الفترة 2014-2016

الوحدة: دج جدول(II-5): الاستثمارات المستقطبة والمبالغ المعفاة (CNAC) 2014-2016

المبالغ المعفاة	معدل الإنجاز %	عدد المشاريع		السنوات
		المنجزة	المعتمدة	
109.138.018	91.30	21	23	2014
95.601.000	83.33	15	18	2015
3.543.863	87.50	7	8	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر

الشكل (II-4): رسم بياني لمبالغ الإعفاءات (ANSEJ) لسنوات 2014-2015-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (II-5)

من الجدول (II-5) والرسم البياني (II-4): نلاحظ أن عدد المؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية بين سنتي 2014-2016 على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر والتابعة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة وعددها 49، منها 43 مؤسسة دخلت مرحلة الانجاز بنسبة 87.75% من مجموع المؤسسات بمبلغ إعفاء إجمالي: 208.282.381 دج، وسجلت سنة 2014 أكبر عدد من المؤسسات المستفيدة بأكثر مبلغ لتتراجع سنة 2016 بأقل عدد من المؤسسات المستفيدة وأدنى مبلغ.

الفرع الرابع: الاستثمارات والمبالغ المعفاة التابعة للوكالة

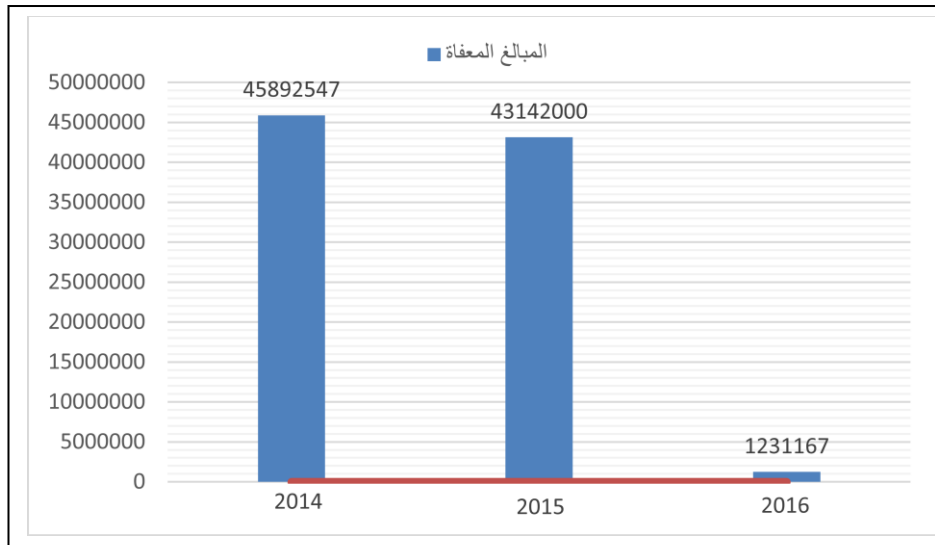
الوطنية لتسيير القرض المصغر الفترة 2014-2016.

الجدول (II-6): الاستثمارات المستقطبة والمبالغ المعفاة (ANGEM) 2014-2016 الوحدة: دج

المبالغ المعفاة	معدل الإنجاز %	عدد المشاريع		السنوات
		المنجزة	المعتمدة	
45.892.547	93.22	55	59	2014
43.142.000	90.91	50	55	2015
1.231.167	20.00	3	15	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر

الشكل (II-5): رسم بياني لمبالغ الإعفاءات (ANGEM) لسنوات 2014-2015-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (II-6)

من الجدول (II-6) والرسم البياني (II-5): نلاحظ عدد المؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، منها 108 مؤسسة دخلت مرحلة الإنجاز من مجموع 129، ما يعادل 83.72% بمبلغ إعفاء كلي قدر بـ: 90.565.714 دج، وسجلت سنة 2016 تراجعاً في المبالغ المعفاة بنسبة كبيرة وعدد المؤسسات المستفيدة.

من خلال الجداول (3-II) و(4-II) و(5-II) و(6-II) نخلص إلى أن:

يمثل عدد المؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية، والتابعة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، النسبة الأكبر من حيث العدد 48.13%، بينما النسبة الأصغر 5.24% يمثلها عدد المؤسسات المستفيدة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، في حين أن هذه الأخيرة استفادت من أكبر إعفاء للمبالغ بنسبة 52.93%، وأقل نسبة 6.25% كانت للإعفاءات الخاصة بالمشاريع التابعة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

كما نلاحظ أن عدد المؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية في تناقص في الفترة الممتدة بين 2014 و 2016 على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية، وتعتبر سنة 2016 السنة الأقل نسبة في عدد المؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية والمبالغ المعفاة.

وبما أن مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تستقطب أكبر حصة من مبالغ الإعفاء بالنسبة لمفتشية الضرائب أول نوفمبر، فتكون دراستنا التطبيقية لمؤسسة مستفيدة من هذا الجهاز للوقوف على أهمية المبالغ المعفاة في تخفيف العبء الضريبي فيها في إطار الاستفادة من الامتيازات الجبائية.

المطلب الثاني: العبء الضريبي في المؤسسة في ظل الاستفادة من الامتيازات الجبائية

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة العبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسة في ظل الاستفادة من الامتيازات الجبائية، وهذا من خلال توضيح مدى مساهمة الإعفاءات في التخفيف من العبء الضريبي في المؤسسة وذلك في الفترة الممتدة بين سنتي 2014-2016.

الفرع الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة والإعفاءات الممنوحة لها في إطار الاستفادة من

جهاز ANDI

1-التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

تعتبر المؤسسة محل الدراسة استثمار خاص:

- رأس المال :	33.000.000.00 دج.
- تاريخ التأسيس :	2003/01/12
- المقر الاجتماعي :	شارع أول نوفمبر غرداية

2-التعريف بالجانب القانوني:

المؤسسة محل الدراسة شركة تضامن (SNC) وتتمتع وفقا لأحكام القانون التجاري بالشخصية المعنوية.

عدد الشركاء :03.

حوص رأس المال موزعة على النحو التالي:

- الشريك رقم (1)	50%	:	16.500	حصة اجتماعية.
- الشريك رقم (2)	35%	:	11.550	حصة اجتماعية.
- الشريك رقم (3)	15%	:	4950	حصة اجتماعية.

سعر السهم = 1000 دج.

3-التعريف بالجانب الجبائي:

- الغرض الاجتماعي (التسمية الاجتماعية): SNC السلام للأشغال العمومية.
- النشاط : مقاولة الأشغال العمومية.
- المقر الاجتماعي : شارع أول نوفمبر غرداية.

تخضع المؤسسة للنظام الحقيقي والمتعلق بالأشخاص المعنويين وبالتالي تخضع للالتزامات الجبائية المتمثلة في الضرائب والرسوم التالية:

- الضريبة على أرباح الشركات IBS
- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG
- الرسم على القيمة المضافة TVA
- الرسم على النشاط المهني TAP
- للضريبة على الرواتب والأجور IRG/S

4-الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة:

المؤسسة SNC السلام للأشغال العمومية مستفيدة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب مقرر منح المزايا للإنجاز تحت رقم: 03/0812/0/2008 بتاريخ 09 جويلية 2008.

حددت فترة الإنجاز بـ 36 شهر (03 سنوات).

تكلفة المشروع : 71.000.000 دج موزعة كآآتي :

- حصص الأموال الخاصة : 21.300.000.00 دج.
- قروض بنكية : 49.700.000.00 دج.
- إعانات محتملة: 1000.00 دج.

بعد انتهاء المدة القانونية الممنوحة للشركة خلال مرحلة الإنجاز والمقدرة بـ 36 شهر أو إعداد وثيقة التقدم في الأشغال بتاريخ 2011/10/26 حيث كان مجمل العتاد المقتنى: 46.927.617.00 دج

$$\text{معدل الاعفاء: } \frac{46.927.617.00}{71.000.000} \times 100 = 66.1\%$$

هذا المعدل 66.1% تستفيد منه المؤسسة كامتياز جبائي للتخفيض من الرسم على النشاط المهني TAP. **ملاحظة:**

- الشركة لها طلب الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.
 - تم تحرير محضر الدخول في مرحلة الاستغلال بتاريخ: 2012/03/06 تحت رقم 2008/30/0812/E/0.
 - حيث تم منح مدة مزايا مرحلة الاستغلال إعفاء 10 سنوات ابتداء من تاريخ إمضاء هذا المقرر.
- 5-المزايا المتحصل عليها:**

طبقا للأمر 03/01 المعدل والمتمم لا سيما المادة 07 من الفقرة 2:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي.

بتاريخ 2015/12/31 قامت المؤسسة بتعديل في قائمة العتاد، بإضافة عتاد جديد ما ترتب عنه تمديد فترة الإنجاز لمدة 03 سنوات وذلك طبقا للمادة 03 من مقرر منح المزايا لمرحلة الإنجاز.

- التكلفة الجديدة : 261.675.000 دج.
- الأموال الخاصة : 68.300.000 دج.
- قروض بنكية : 193.375.000 دج.
- مبلغ العتاد المقتنى : 135.923.480 دج.

$$\text{معدل الاعفاء الجديد: } \frac{135.923.480}{261.675.000} \times 100 = 52\%$$

هذا المعدل 52% تستفيد منه الشركة كامتياز جبائي للتخفيض من الرسم على النشاط المهني (تخفيض من رقم الأعمال).

أ- قيمة الإعفاءات الضريبية التي استفادت منها المؤسسة:

الوحدة:

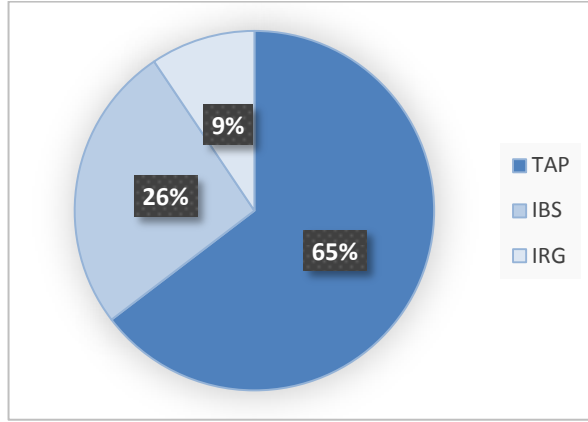
الجدول (II-7): مبالغ الضرائب والرسوم المعفاة للمؤسسة بين سنتي 2014-2016

دج

السنة	رقم الأعمال	النتيجة	الضرائب والرسوم المعفاة	نسبة الإعفاء	معدل الضريبة	مبلغ الإعفاء
2014	263.071.370.00	4.701.342.00	TAP	%66.1	%2	3.477.804.00
			IBS	%100	%19	893.255.00
			IRG	%100	%10	380.809.00
مجموع 1						4.751.868.00
2015	220.727.017.00	4.974.404.00	TAP	%52	%2	2.295.560.00
			IBS	%100	%23	1.144.112.00
			IRG	%100	%10	383.029.00
مجموع 2						3.822.701.00
2016	179.135.855.00	3.658.478.00	TAP	%52	%1.5	1.397.259.00
			IBS	%100	%23	841.449.00
			IRG	%100	%10	281.702.00
مجموع 3						2.520.410.00
المجموع (1) + (2) + (3)						11.094.979.00

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على الملاحق: 9-8-7

الشكل (II-6): رسم بياني يوضح المبالغ المعفاة لكل ضريبة نسبة لإجمالي الضرائب



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتادا على الجدول (II-7)

من الجدول (II-7) والرسم البياني (II-6) نقف على حجم الإعفاءات التي استفادت منها مؤسسة SNC للأشغال العمومية في إطار استفادتها من الامتيازات الجبائية، خلال ثلاث سنوات متتالية (14-15-16)، حيث أن الإعفاء على الرسم على النشاط المهني يأتي في المرتبة الأولى من حيث المبلغ بنسبة 65% من إجمالي المبالغ المعفاة، ويليه مبلغ الضريبة على أرباح الشركات، ويمثل مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أدنى نسبة 09% ويعود هذا التفاوت في النسب كون الرسم على النشاط المهني يحسب من رقم الأعمال، أما الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي تحسب من النتيجة، وتجدر الإشارة أنه كان بإمكان المؤسسة الاستفادة بمبالغ إعفاء أكبر على الرسم على النشاط المهني في حالة ما اقتنت كل العتاد المسجل في القائمة الأولى للعتاد، لكن نسبة الإعفاء كانت 66.1% فقط.

وعموما سنة 2016 سجلت أدنى مبلغ للإعفاء بسبب انخفاض رقم الأعمال المحقق والنتيجة.

كما نلاحظ أن مؤسسة الأشغال العمومية استفادت خلال الثلاث سنوات من وفرة مالية برصيد مقدر بـ 11.094.979.00 دج جراء استفادتها من الإعفاء الناجم عن الامتيازات الجبائية، بالتالي انخفاض التكلفة الضريبية، والتخفيف من العبء الضريبي عليها، وتحقيق وفرة مالية امن شأنها تدعيم التمويل الذاتي.

الفرع الثاني: تأثير الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة على العبء الضريبي فيها

الجدول (II-8): قيمة الضرائب التي تتحملها المؤسسة

الوحدة: دج

2016		2015		2014		البيان
عدم الاستفادة من إج	الاستفادة من إج	عدم الاستفادة من إج	الاستفادة من إج	عدم الاستفادة من إج	الاستفادة من إج	
2.687.037	1.289.778	4.414.540	2.118.980	5.261.427	1.783.623	الرسم على النشاط المهني
841.449	-	1.144.112	-	893.255	-	الضريبة على أرباح الشركات
281.702	-	383.023	-	380.809	-	الضريبة على الدخل الإجمالي
3.810.188	1.289.778	5.941.681	2.118.980	6.535.491	1.783.623	المجموع

من الجدول (II-8) نلاحظ أن المؤسسة في ظل استفادتها من الإعفاءات لا تعاني من عبء ضريبي كبير مقارنة مع الضرائب التي كان عليها تسديدها في الفترة 2014-2016 في حالة عدم استفادتها من الامتيازات الجبائية.

من خلال الجدول (II-7) والجدول (II-8) وبمقارنة مبلغ الضرائب والرسوم الواجبة السداد من طرف المؤسسة لمصلحة الضرائب في حالة عدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية، تصل الى أكثر من الضعف عنها في حالة عدم الاستفادة، وبالنظر لحجم الإعفاءات يتضح مدى قدرة هذه الأخيرة في تخفيف العبء الضريبي المفروض على المؤسسة.

1- تأثير مؤشر الضغط الضريبي اعتمادا على رقم الأعمال:

الجدول (II-9): نسبة إجمالي الضرائب الى رقم الأعمال (مؤشر الضغط الضريبي)

الوحدة: دج

2016	2015	2014	البيان
154.887.662	246.920.013	263.071.369	رقم الأعمال (1)
1.230.164	1.795.556	2.217.963	إجمالي الضرائب المسددة (2)
%0.79	%0.72	% 0.84	مؤشر الضغط الضريبي (1)/(2)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج

من الجدول (II-9) أعلاه نلاحظ أن نسبة اجمالي الضرائب الى رقم الاعمال في حالة الاستفادة من الامتيازات الجبائية: 0.84 % سنة 2014 وانخفضت سنة 2015، لترتفع سنة 2016 إلى 0.79 % وهي نسب ضئيلة، أي أن رقم الاعمال لا يمتص بشكل كبير من طرف اجمالي الضرائب، حيث يمكن للمؤسسة ممارسة نشاطها بكل راحة، والعمل على زيادة معدلات نموها عن طريق الدخول في استثمارات جديدة.

2- تأثير مؤشر الخطر الضريبي:

نظرا لاستفادة المؤسسة من الاعفاءات الجبائية فهي لا تخضع لجملة من الضرائب والرسوم، الأمر الذي يجعلها غير مديونة لمصالح الضرائب، ولا يترتب عليها غرامات التأخير في حالة التأخر عن السداد، كما عملت على الاستفادة من التشريعات الخاصة بالامتيازات الضريبية، ويمكن القول أن مؤسسة SNC للأشغال العمومية تتمتع بأمان ضريبي.

3- تأثير مؤشر الازدواج الضريبي :

نلاحظ أن مؤسسة الاشغال العمومية لا تعاني من ازدواج ضريبي خلال فترة الاعفاء، الأمر الذي من شأنه زيادة أرباح الشركاء، طالما أن الأرباح لا تخضع للضريبة على أرباح الشركات، حيث توزع الأرباح مباشرة على الشركاء، وهذه الأرباح بدورها معفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي.

4- مقارنة نتيجة المؤسسة في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية:

الهدف من مقارنة نتيجة المؤسسة في حالة الاستفادة من الامتيازات الجبائية وعدم استفادتها هو تبيان تأثير العبء الضريبي على أرباحها وكيف تتقلص النتيجة عندما تخضع للضريبة، ومدى مساهمة الإعفاءات الضريبية في تخفيف هذا العبء.

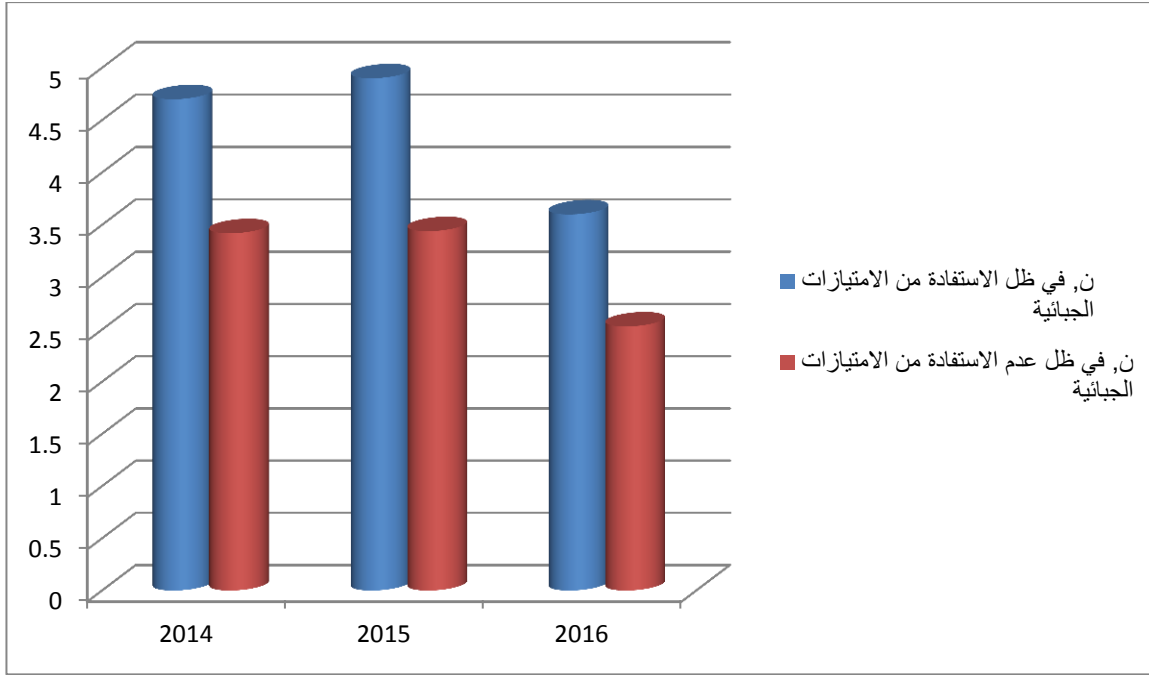
الجدول (II-10): النتيجة الصافية في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية

الوحدة: دج

البيان	2014	2015	2016
النتيجة في ظل الاستفادة من الامتيازات الجبائية	4.701.342	4.974.404	3.658.478
النتيجة في ظل عدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية	3.427.278	3.447.263	2.535.327
نسبة الزيادة	37.17 %	44.30 %	44.30 %

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج

الشكل (II-7): رسم بياني للنتيجة الصافية في ظل الاستفادة وعدمها من الإمتيازات الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول (II-10) أنه في حالة الاستفادة من الإعفاء من الضرائب والرسوم فإن أرباح المؤسسة تزيد عنها في حالة عدم الاستفادة، ففي سنة 2014 كان الزيادة ب: 37.17%، أما في سنتي 2015 و2016 كان الزيادة مقدره بـ 44.30%، وهذا الفارق يعتبر مهما، ما يبين الدور الكبير التي تلعبه الامتيازات الجبائية في التخفيف من الأعباء الضريبية المفروضة على المؤسسة وبالتالي زيادة أرباحها.

5-مقارنة أرباح الشركاء في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية :

ملاحظة : وفقا للمادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على المؤسسة والشركاء تسديد نصف الحد الأدنى للضريبة والمقدر بـ 5000 دج في حالة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي.

أ-في حالة الاستفادة من الإمتيازات الجبائية سنة 2014 :

$$\text{النتيجة الصافية} = 5000 - 4.701.342 = 4.696.342.00 \text{ دج}$$

الجدول (11-11): توزيع الأرباح لسنة 2014 في ظل الاستفادة من الإمتيازات الجبائية

البيان	الحصص	حصة الشركاء قبل اقتطاع IRG	مبلغ IRG	الربح الصافي
الشريك 1	50 %	2.348.171	5000	2.343.171
الشريك 2	35 %	1.643.720	5000	1.638.720
الشريك 3	15 %	704.451	5000	699.451

المصدر: من إعداد الطالبتين

ب- في حالة عدم الاستفادة من الإمتيازات الجبائية سنة 2014:

$$\text{النتيجة الصافية} = 4.701.342 - 893.255 - 380.809 = 3.427.278 \text{ دج}$$

الجدول (12-11): توزيع الأرباح لسنة 2014 في ظل عدم الاستفادة من الإمتيازات

الجبائية

البيان	الحصص	حصة الشركاء قبل اقتطاع IRG	مبلغ IRG	الربح الصافي
الشريك 1	50 %	1.713.639	467.773	1.245.866
الشريك 2	35 %	1.199.547	299.864	899.683
الشريك 3	15 %	514.092	94.200	419.862

المصدر: من إعداد الطالبتين

الجدول (13-11): مقارنة أرباح الشركاء لسنة 2014 في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من الإمتيازات

الجبائية

البيان	أرباح الشركاء في ظل الاستفادة من الإمتيازات الجبائية	أرباح الشركاء في ظل عدم الاستفادة من الإمتيازات الجبائية	نسبة الزيادة
الشريك 1	2.343.171	1.245.866	88.07 %
الشريك 2	1.683.720	899.683	87.14 %
الشريك 3	699.451	419.862	66.59 %

المصدر: من إعداد الطالبتين

من الجداول رقم (II-11-12-13): نلاحظ أن الشركاء في حالة الاستفادة من الامتيازات الجبائية كانت حصصهم أكبر منها في حالة عدم استفادتهم بنسبة فاقت 80%، بالنسبة للشريك الأول والثاني، وبنسبة فاقت 60% للشريك الثالث، ويعود هذا التفاوت في النسب كون الضريبة على الدخل الإجمالي تصاعدياً، وذلك بعدما قرر الشركاء توزيع الأرباح في نهاية سنة 2014، بالرغم من تسديد مبلغ 5000 دج من طرف كل من المؤسسة والشركاء.

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن دور الامتيازات الجبائية كبير في تخفيف العبء الضريبي على الشركاء ويجنبهم الازدواج الضريبي، وهذا ما يزيد من أرباحهم ويجعلهم أمام خيارات عدة، للزيادة في رأس المال أو توسيع النشاط، نظراً للوفرة المالية المتاحة.

6- مقارنة خزينة المؤسسة في حالة الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية:

إن دراسة تأثير الامتيازات الجبائية على العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية يقتضي دراسة الآثار المترتبة عن تخفيف هذا العبء، والتي تنعكس على بعض الجوانب المتعلقة بنشاط المؤسسة ولعل أهم العناصر هي النتيجة والخزينة.

الجدول (II-14): مقارنة خزينة المؤسسة في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من الإمتيازات الجبائية

2016		2015		2014		البيان
حالة عدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية	حالة الاستفادة من الامتيازات الجبائية	حالة عدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية	حالة الاستفادة من الامتيازات الجبائية	حالة عدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية	حالة الاستفادة من الامتيازات الجبائية	
37.170.925	39.691.337	9.277.680	13.100.321	34.755.809	39.507.379	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين

من الجدول (II-14) نلاحظ أن خزينة المؤسسة كانت موجبة لثلاث سنوات متتالية (14-15-2016) بالرغم من تسجيل انخفاض في الرصيد سنة 2015، ليعاود الارتفاع مجدداً سنة 2016، وخلال طوال هذه الفترة حققت أرباحية ووفرة مالية ساهمت فيها الإعفاءات الممنوحة.

وكان بإمكان المؤسسة تدعيم رصيد خزينتها والاستفادة أكبر من الإعفاء من الرسم على النشاط المهني بنسبة 100%، بدلا عن 66.1% سنة 2014، ونسبة 52% سنتي 2015 و2016، لو قامت المؤسسة بإقتناء كل العتاد المسجل في القائمة المرفقة، خاصة وأن الرسم على النشاط المهني يحسب من رقم الأعمال.

ويمكن ملاحظة أثر الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة من خلال المبالغ المعفاة، والتي لم تقم هذه الأخيرة بتسديدها لمصالح الضرائب، وبالتالي استفادت منها في تغطية بعض الأعباء الأخرى.

من خلال ميزانيتي سنتي 2013 و 2014 وبتاريخ 12/31 نلاحظ انخفاض ديون المؤسسة بقيمة 9.609.929.00 دج، حيث كان رصيد الخزينة عاملا ايجابيا في تسديد هذه الديون، وبمقارنة مبلغ الإعفاء ومبلغ الديون المسددة نجد أن مبلغ الإعفاء الضريبي غطى ما نسبته 49.44% من الانخفاض في الديون.

وفي 12/31 / 2015 انخفضت ديون المؤسسة عن السنة السابقة بقيمة 13.129.392.00 دج، حيث يمكن لمبلغ الإعفاء أن يغطي ما نسبته 29.11% من هذا الفارق.

كما أن رصيد السلفات البنكية أصبح مساويا للصفر بتاريخ 12/31 / 2015 بعدما كانت يساوي 7.884.030 دج بتاريخ 2014/12/31، حيث يمكن للإعفاء الضريبي أن يساهم في تسديد 48.35% منه.

أما في سنة 2016 ومن خلال الميزانية فإن الديون قصيرة الأجل انخفضت بقيمة 7.485.142 دج وقد قدر الإعفاء الضريبي لهذه السنة بـ: 2.520.410 دج ما يمكنه من تغطية 33.67% من مبلغ الديون قصيرة الأجل.

من خلال كل ما سبق نخلص إلى الدور الكبير الذي تلعبه الامتيازات الجبائية في المساهمة في الوفرة المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال الإعفاءات الضريبية الهامة الممنوحة والتي تجعلها في أريحية نسبية حيث عملت المؤسسة في استغلال المبالغ المعفاة في تسديد جزء من الديون قصيرة الأجل أو ديون الاستغلال كما وفرت لها سيولة جاهزة في الخزينة.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي دراسة مساهمة الامتيازات الجبائية في التخفيف من العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية، فتطرقنا في المبحث الاول الى الطريقة والادوات المستخدمة في هذه الدراسة، وطريقة جمع البيانات وتحديد متغيرات الدراسة حيث تم إختيار مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية لدراسة حجم الإعفاءات الممنوحة على المستوى الإقليمي التابع لها. أما في المبحث الثاني فقد تناولنا دراسة حالة مؤسسة الاشغال العمومية وذلك من خلال تبيان تخفيف العبء الضريبي فيها في ظل استفادتها من الامتيازات الجبائية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2016 معتمدين في ذلك على القوائم المالية لها.

حيث تأكد لنا من خلال الدراسة أن المؤسسة استفادت الى حد ما من الاعفاءات والتخفيضات في تخفيف هذا العبء.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال الدراسة التي قمنا بها بالإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في :
وقد ضمت الدراسة فصلين وهذا انطلاقاً من الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة لإثبات صحتها من عدمها.
حيث تم في الفصل الأول تحديد الأطار النظري لكل من الامتيازات الجبائية والعبء الضريبي بهدف توضيح مختلف أشكال الامتيازات و الإجراءات الواجب القيام بها والمنظمة بالتشريعات ، والواجب على المؤسسة معرفتها قصد الاستفادة منها والاستثمار فيها من جهة ، ومن جهة أخرى تبيان المفاهيم الأساسية للعبء الضريبي ومؤثراته ، ومختلف الانعكاسات التي تحدثها الضريبة على نشاط المؤسسة . كما تطرقنا إلي أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات التي لها صلة بالدراسة الحالية ، والمقارنة بينها من حيث المنهج والأهداف والموضوع والأدوات المستعملة ، والنتائج المتوصل إليها .
أما الفصل الثاني فحاولنا من خلاله إسقاط أهم العناصر التي قمنا بتناولها في الفصل الأول على الواقع وذلك من خلال اختيار مفتشية الضرائب أول نوفمبر - غرداية- لمعرفة حجم الإعفاءات الممنوحة من طرفها ، كما تم التركيز على دراسة مؤسسة مستفيدة من إعفاءات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وذلك لاختبار الدراسة النظرية لتأثير الامتيازات الجبائية على العبء الضريبي في المؤسسة .

✚ اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى "تختلف أشكال الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر باختلاف القطاعات والفئات والمناطق المستفيدة منها، ولإنجاح وتفعيل هذه السياسة وجب توفر بعض الشروط والعوامل"، وقد توصلنا إلى صحة إثبات صحة هذه الفرضية من خلال التطرق إلى أشكال الامتيازات (الإعفاء، التخفيض)، ولكي تكون هذه السياسة ناجحة وفعالة يجب توفير بعض الشروط وتهيئة بعض العوامل لذلك.
- الفرضية الثانية " تحدث الضريبة انعكاسات على نشاط المؤسسة، حيث تتعارض مع هدفها في تعظيم الربح، وعليه فإنها تسعى لتجنبها أو التقليل من أثرها". من خلال الإطار النظري للعبء الضريبي عرضنا تأثير الضريبة على مختلف الأنشطة في المؤسسة وكيف يكون للضريبة انعكاس يظهر جلياً في السلوك الذي تنتهجه المؤسسة تجاه الضريبة، فتلجأ إلى عدة طرق للتخفيف من وقع أو ثقل الضريبة وذلك إما بتجنبها بشتى الطرق أو محاولة التكيف ونقلها للغير كلياً أو جزئياً وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- الفرضية الثالثة "تلعب الامتيازات الجبائية دور جد هام في الخفض من العبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسة سواء على المدى القصير أو البعيد"، من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة

الخاتمة

الأشغال العمومية ومن خلال حساب قيمة الإعفاءات التي استفادت منها المؤسسة، والتي كان لها الأثر الإيجابي في تخفيف العبء الضريبي، وذلك من خلال دراسة القوائم المالية الخاصة بها، وأثرها على كل من النتيجة والخزينة ومؤشرات العبء الضريبي، نلاحظ مدى مساهمة الامتيازات الجبائية في تقليل التكلفة الضريبية والحصول على وفورات مالية جعلت المؤسسة في وضع ضريبي امن، ومكناها من التقليل من بعض الالتزامات المفروضة عليها وبالتالي يمكننا اثبات صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة توصلنا الى جملة من النتائج يمكن ايجازها فيما يلي:

- ◆ الامتيازات الجبائية وسيلة لتشجيع استثمار رؤوس الأموال في القطاعات والأنشطة التي تساعد على رفع مستوى التنمية الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل.
- ◆ تسعى الدولة من خلال سياسة الامتيازات الجبائية إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.
- ◆ تتنازل الدولة عن بعض من حقاها من خلال منح بعض الامتيازات الجبائية لتحصل في المقابل على أوعية ضريبية جديدة.
- ◆ ساهمت الامتيازات الجبائية في تخفيض الضرائب المسددة خلال فترة الدراسة (2014-2016).
- ◆ ساهمت الإعفاءات الجبائية في تعزيز ربحية المؤسسة.
- ◆ سجلت خزينة المؤسسة أرباحية خلال فترة استفادتها من الامتيازات الجبائية.
- ◆ المؤسسة لا تعاني من ضغط ضريبي في ظل استفادتها من الامتيازات الجبائية، وتتمتع بأمان ضريبي، كما أنها تجنب خطر الازدواج الضريبي لاستفادتها من الإعفاءات الضريبية.
- ◆ لم تستغل المؤسسة فرصة الإعفاء من الرسم على النشاط المهني حيث تراوحت نسبة الإعفاء ما بين (52-61%).
- ◆ في ظل الاستفادة من الامتيازات الجبائية تضاعفت أرباح الشركاء وذلك سنة 2014، نظرا لعدم إخضاع النتيجة والأرباح للضرائب.

الخاتمة

✚ اقتراحات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- ✚ ضرورة الاطلاع والفهم الجيد للتشريعات الجبائية الخاصة بالامتيازات الجبائية من أجل الاستفادة القصوى من المزايا والتسهيلات التي تمنحها الدولة للأعوان الاقتصاديين.
- ✚ ضرورة تفعيل وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية.
- ✚ العمل على توفير العدالة في منح الامتيازات، والرقابة عند تنفيذ المشاريع.
- ✚ اختيار الشكل القانوني المناسب للمؤسسة والذي يضمن لها الاستفادة المثلى من الامتيازات الجبائية.

✚ أفاق الدراسة:

على ضوء الدراسة اتضحت لنا معالم لدارسات أخرى تصب في الأفق نذكر منها:

- أثر الامتيازات الجبائية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية.
- آليات تخفيف العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية.
- دور الجهاز الرقابي في تفعيل سياسة الامتيازات الجبائية.
- دور الامتيازات الجبائية في دعم آلية التشغيل في الجزائر وخفض معدلات البطالة.
- دور الامتيازات الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

قائمة المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

أ- القوانين:

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2014

ب- الكتب:

1. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005 .
2. محمد طاقة، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010.
3. مبارك السلوس "التسيير المالي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
4. محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
5. ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
6. ناصر مراد "التهرب والغش الضريبي في الجزائر" دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004.

ج- المذكرات:

1. بريش عبد القادر "دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة" رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
2. حجار مباركة، "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006.
3. عبد القادر حضاوي "تسيير المخاطر الجبائي في المؤسسة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ، 2004.

4. ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

5. يحيى لخضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007.

6. شعباني زوليخة، "دور الامتيازات الجبائية، في جذب الاستثمار في الجزائر"، ماستر علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

د- الملتقيات:

1. باشنودة رفيق، داني كبير معاشو، "تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، أيام 11-12 ماي 2003.

2. عجلان العياشي، "تحو التحكم في جباية المؤسسة من حيث الوعاء والتحصيل لتعزيز القدرة التنافسية"، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، أيام 3-4 ماي 2005.

ه- المجالات:

1. بابا عبد القادر، "الامتيازات الجبائية ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية المبادرة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدينة، العدد 2، سنة 2014.

2. زهية لموشي، "الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر"، المجلة العلمية جامعة الجزائر 3، العدد 11 جانفي 2018.

3. "نظام جبائي محفز بغية التشجيع على الاستثمار"، النشرة الشهرية للمديرية العامة للضرائب، رقم 2014/74

II. المراجع باللغة الأجنبية:

► Abdellah Alaoui, La compétitivité internationale stratégie pour les entreprises française édition Harmattan, Paris 2005, p30

III. الموقع الالكتروني:

► <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/246-2014-05-28-14-16-02>, 05-05-2019.

الفهرس

الفهرس

	الاهداء
	الشكر والعرفان
	الملخص
II-I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الاشكال
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات والرموز
أب	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للامتيازات الجبائية والعبء الضريبي
2	تمهيد الفصل
3	المبحث الأول: الاطار النظري للامتيازات الجبائية والعبء الضريبي
3	المطلب الأول: الاطار النظري للامتيازات الجبائية
3	الفرع الأول : مفهوم الامتيازات الجبائية
4	الفرع الثاني : اهداف الامتيازات الجبائية
4	الفرع الثالث : العوامل المؤثرة على الامتيازات الجبائية
5	الفرع الرابع : أشكال الامتيازات الجبائية
6	الفرع الخامس : شروط نجاح سياسة الامتيازات الجبائية
7	الفرع السادس : نظام الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر

9	المطلب الثاني : الاطار النظري للعبء الضريبي
9	الفرع الأول : مفهوم ومحددات العبء الضريبي
12	الفرع الثاني : آثار العبء الضريبي على المؤسسة
14	الفرع الثالث : سلوك المؤسسة تجاه العبء الضريبي
17	المطلب الثالث : أثر الامتيازات الجبائية على العبء الضريبي
18	الفرع الأول : أثر الامتيازات الجبائية على المؤشرات الضريبية
18	الفرع الثاني : أثر الامتيازات الجبائية على الخزينة
18	الفرع الثالث : أثر الامتيازات الجبائية على النتيجة
19	المبحث الثاني : الاطار التطبيقي (الدراسات السابقة)
19	المطلب الأول : الدراسات المحلية
19	الفرع الأول : دراسة زهية لموشي
19	الفرع الثاني : دراسة يحي لخضر
20	الفرع الثالث: دراسة ميلق و رمة
21	الفلاحة الرابع : دراسة بلحسين سماح و بوكروكرة ابتسام
22	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية
22	الفرع الأول : دراسة محمود نمر توفيق مهاني
22	الفرع الثاني : : دراسة كريم عبيسي حسان العزاوي
23	الفرع الثالث : دراسة أيمن عبد الكريم السكافي
23	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
27	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لحالة مؤسسة اقتصادية بمفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية
37	تمهيد

38	المبحث الأول : الطرق والادوات المستخدمة
38	المطلب الأول : الطريقة المستعملة
38	الفرع الأول : طريقة جمع المعطيات
38	الفرع الثاني : تقديم عام لمفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية
43	المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها
43	الفرع الأول : تحديد متغيرات الدراسة
44	الفرع الثاني : أدوات الدراسة
45	المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج
45	المطلب الأول : عدد الاستثمارات وحجم الإعفاءات الممنوحة من طرف مفتشية الضرائب أول نوفمبر غرداية للفترة 2014-2016.
46	الفرع الأول : عدد الاستثمارات والمبالغ المعفاة التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) للفترة 2014-2016
47	الفرع الثاني: عدد الاستثمارات والمبالغ المعفاة التابعة للوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب (ANSEJ) للفترة 2014-2016
48	الفرع الثالث: عدد الاستثمارات والمبالغ المعفاة التابعة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الفترة 2014-2016
49	الفرع الرابع: عدد الاستثمارات والمبالغ المعفاة التابعة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الفترة 2014-2016.
50	المطلب الثاني: العبء الضريبي في مؤسسة الأشغال العمومية في ظل الاستفادة من الامتيازات الجبائية
50	الفرع الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة والإعفاءات الممنوحة لها في إطار الاستفادة من ANDI
54	الفرع الثاني: تأثير الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة على العبء الضريبي فيها
59	خلاصة
65	الخاتمة
69	قائمة المراجع
	الملاحق
	الفهرس

قائمة الملاحق

الملحق 01: الميزانية المالية للأصول لسنة 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: SNC

Activité: ETP

Adresse: BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA

Exercice clos le 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	147 000	39 200	107 800	122 500
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	187 552 451	120 438 574	67 113 877	88 924 018
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	34 576 213		34 576 213	1 075 992
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	222 275 664	120 477 774	101 797 890	90 122 510
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	30 519 990		30 519 990	78 957 368
Créances et emplois assimilés				
Clients				24 395 152
Autres débiteurs				4 557
Impôts et assimilés	9 632 051		9 632 051	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	39 507 677		39 507 677	492 996
TOTAL ACTIF COURANT	79 659 720		79 659 720	103 850 074
TOTAL GENERAL ACTIF	301 935 384	120 477 774	181 457 610	193 972 586

الملحق 02: الميزانية المالية للأصول لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: **SNC**

Activité: **ETP**

Adresse: **BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA**

Exercice clos le **31/12/15**

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2015			2014
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	147 000	53 900	93 100	107 800
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	193 424 445	148 550 078	44 874 367	67 113 877
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	126 801 274		126 801 274	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	37 208 467		37 208 467	34 576 213
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	357 581 187	148 603 978	208 977 208	101 797 890
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				30 519 990
Créances et emplois assimilés				
Clients	30 645 805		30 645 805	
Autres débiteurs	300 145		300 145	
Impôts et assimilés				9 632 051
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	13 100 320		13 100 320	39 507 677
TOTAL ACTIF COURANT	44 046 271		44 046 271	79 659 720
TOTAL GENERAL ACTIF	401 627 459	148 603 978	253 023 480	181 457 610

الملحق 03: الميزانية المالية للأصول لسنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1
Désignation de l'entreprise:	SNC	
Activité:	E T P	
Adresse:	BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA	
Exercice clos le		31/12/16

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2016			2015
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
IFS NON COURANTS				
rt d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
obilisations incorporelles	147 000	68 600	78 400	93 100
obilisations corporelles				
rrains				
titiments				
itres immobilisations corporelles	182 607 435	154 706 698	27 900 737	44 874 367
mobilitisations en concession				
obilisations encours	126 527 614		126 527 614	126 801 274
obilisations financières				
res mis en équivalence				
itres participations et créances rattachées				
itres titres immobilisés				
êts et autres actifs financiers non courants	26 692 734		26 692 734	37 208 467
ipôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	335 974 784	154 775 298	181 199 486	208 977 208
IF COURANT				
cks et encours	6 113 993		6 113 993	
ances et emplois assimilés				
ients	2 333 916		2 333 916	30 645 804
itres débiteurs	380 000		380 000	300 144
ipôts et assimilés	2 680 260		2 680 260	
itres créances et emplois assimilés				
onibilités et assimilés				
acements et autres actifs financiers courants				
ésorerie	39 691 335		39 691 335	13 100 320
TOTAL ACTIF COURANT	51 199 506		51 199 506	44 046 277
TOTAL GENERAL ACTIF	387 174 290	154 775 298	232 398 992	253 023 485

الملحق 04: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1
Désignation de l'entreprise: SNC	
Activité: E T P	
Adresse: BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA	

Exercice clos le 31/12/14

BILAN (PASSIF)

	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	42 000 000	42 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	4 701 342	2 825 718
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	46 701 342	44 825 718
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	7 884 030	32 331 424
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	7 884 030	32 331 424
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	40 820 315	34 441 467
Impôts	19 510 910	6 223 032
Autres dettes	66 541 012	76 150 941
Trésorerie passif		
TOTAL III	126 872 237	116 815 442
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	181 457 610	193 972 585

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 05: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: SNC

Activité: E T P

Adresse: BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA

Exercice clos le 31/12/15

BILAN (PASSIF)

	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé	42 000 000	42 000 000
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		
Autres capitaux propres - Report à nouveau	4 974 404	4 701 342
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	46 974 404	46 701 342
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		7 884 030
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		7 884 030
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	135 455 743	40 820 315
Impôts	17 181 713	19 510 910
Autres dettes	53 411 620	66 541 012
Trésorerie passif		
TOTAL III	206 049 076	126 872 237
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	253 023 480	181 457 610

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 06: الميزانية المالية للخصوم لسنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: SNC

Activité: E T P

Adresse: BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA

Exercice clos le 31/12/16

BILAN (PASSIF)

	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé	42 000 000	42 000 000
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 658 478	4 974 404
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	45 658 478	46 974 404
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)	26 377 870	
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	26 377 870	
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts	85 881 424	135 455 743
Autres dettes	28 554 739	17 181 713
Trésorerie passif	45 926 478	53 411 620
TOTAL III	160 362 642	206 049 076
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	232 398 992	253 023 480

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 07: جدول حسابات النتائج لسنة 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: SNC

Activité: ETP

Adresse: BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux		263 071 369		126 395 328
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		263 071 369		126 395 328
Production stockée ou déstockée	38 750 000			38 750 000
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		224 321 369		165 145 328
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	85 617 343		49 545 567	
Autres approvisionnements	1 281 994		6 313 526	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	421 147		502 718	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale			19 371 615	
Locations	80 087 000		27 906 547	
Services	7 506		4 910 799	
Primes d'assurances	2 460 614		765 301	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires			208 741	
Publicité				
Déplacements, missions et réceptions	1 016 516		836 762	
Autres services	3 170 965		1 018 990	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	174 063 088		111 380 569	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		50 258 281		53 764 759

... la suite sur la page suivante

الملحق 07: جدول حسابات النتائج لسنة 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F: 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: SNC

Activité: ETP

Adresse: BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT .../...

RUBRIQUES	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	10 410 538		11 153 190	
Impôts et taxes et versements assimilés	2 217 963		1 952 801	
IV-Excédent brut d'exploitation		37 629 779		40 658 767
Autres produits opérationnels		0		94 805
Autres charges opérationnelles	4 236 626		1 625 783	
Dotations aux amortissements	28 691 810		36 302 070	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		4 701 342		2 825 718
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		4 701 342		2 825 718
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 701 342		2 825 718

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق 08: جدول حسابات النتائج لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: SNC HYDROTRAFI HACHIB & ASSOCIES

Activité: E T P

Adresse: BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services			
	Vente de travaux		246 920 013	
Produits annexes				263 071 369
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		246 920 013		263 071 369
Production stockée ou déstockée			38 750 000	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		246 920 013		224 321 369
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	69 724 115		85 617 343	
Autres approvisionnements	11 125 321		1 281 994	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	660 253		421 147	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale	7 838 071		
	Locations	74 160 000		80 087 000
	Entretien, réparations et maintenance	18 017 458		7 506
	Primes d'assurances	1 569 609		2 580 966
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			
	Publicité			
Déplacements, missions et réceptions	640 872		1 016 516	
Autres services	17 479 288		3 050 613	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	201 214 989		174 063 088	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		45 705 023		50 258 281

... la suite sur la page suivante

الملحق 08: جدول حسابات النتائج لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: SNC **ALMOHAMED TRAVEL & ASSOCIES**

Activité: E T P

Adresse: BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	10 594 347		10 410 538	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 795 556		2 217 963	
IV-Excédent brut d'exploitation		33 315 120		37 629 779
Autres produits opérationnels		219 089		0
Autres charges opérationnelles	481 405		4 236 626	
Dotations aux amortissements	28 126 204		28 691 810	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		4 926 599		4 701 342
Produits financiers		47 804		
Charges financières				
VI-Résultat financier		47 804		
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		4 974 404		4 701 342
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 974 404		4 701 342

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق 09: جدول حسابات النتائج لسنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: SNC

Activité:

E T P

Adresse:

BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA

Exercice du 01/01/16 au 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2016		2015	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
		(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		14 330 521		
	Prestations de services				
	Vente de travaux		140 557 140		246 920 01
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			154 887 662		246 920 01
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
- Production de l'exercice			154 887 662		246 920 01
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		61 386 665		69 724 115	
Autres approvisionnements				11 125 321	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		807 406		660 253	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats			401		
Services extérieurs	Sous-traitance générale	53 995		7 838 071	
	Locations	39 716 983		74 160 000	
	Entretien, réparations et maintenance	9 769 575		18 017 458	
	Primes d'assurances	976 556		1 569 609	
Services extérieurs	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	216 162			
	Publicité				
Services extérieurs	Déplacements, missions et réceptions	2 077 028		640 872	
	Autres services	1 524 480		17 479 288	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II- Consommations de l'exercice		116 528 452		201 214 989	
II- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			38 359 210		45 705 02

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 3 4 7 0 1 0 7 5 4 2 5 1

Désignation de l'entreprise: **SNC**
 Activité: **E T P**
 Adresse: **BP 320 CTR GHARDAIA GHARDAIA**

Exercice du **01/01/16** au **31/12/16**

COMPTE DE RESULTAT/.

RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	14 126 130		10 594 347	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 230 164		1 795 556	
IV-Excédent brut d'exploitation		23 002 914		33 315 120
Autres produits opérationnels		271		219 089
Autres charges opérationnelles	1 029 004		481 405	
Dotations aux amortissements	17 350 891		28 126 204	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		4 623 289		4 926 599
Produits financiers				47 804
Charges financières	964 810			
VI-Résultat financier	964 810			47 804
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		3 658 478		4 974 404
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 658 478		4 974 404

(*) A détailler sur état annexe à joindre